



جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب
Ain Témouchent University Belhadj Bouchaib



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

التخصص: محاسبة وجباية معمقة

الموضوع

الانتقال من النتيجة المحاسبية الى النتيجة الجبائية

دراسة حالة مؤسسة الاستيراد والتصدير وصيدلية خلال السنة المالية 2023

مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماستر أكاديمي

إعداد الطالبين

بوزيد حسام الدين زهير

بن عودة حسكر أيمن

مقدمة أمام لجنة المناقشة المكونة من:

رئيسا بن ميمون ايمان.....	الأستاذ (ة): الاسم واللقب
مشرفا حبشي فادية.....	الأستاذ (ة): الاسم واللقب
ممتحنا بن حدو أمينة.....	الأستاذ (ة): الاسم واللقب

السنة الجامعية: 2024-2023

كلمة شكر

بعد شكر الله سبحانه وتعالى، نتوجه بخالص الشكر والتقدير لكل من ساهم في إنجاز هذه المذكرة، سواء بالمشورة، الدعم النفسي، أو بالنصائح. لقد كانت هذه الرحلة تحديًا مليئة بالتعلم والنمو الشخصي، ولم يكن ليتحقق هذا الإنجاز دون دعم الأستاذة المشرفة " حبشي فادية" كما نشكر كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير.

إهداء

"إلى أحبائي الذين كانوا دائماً إلهاماً لي ودافعاً للأمام، إلى عائلتي التي كانت دعماً لا ينضب، وإلى أصدقائي الذين شجعوني على الاستمرار، هذه المذكرة مخصصة لكم. دعمكم وحبكم كانا الدافع الحقيقي وراء إتمام هذه الرحلة العلمية. شكراً لكم على كل شيء".

حسام

إهداء

إلى أحبائي الذين كانوا دائماً إلهاماً لي ودافعاً للأمام، إلى عائلتي التي كانت دعماً لا ينضب، وإلى أصدقائي الذين شجعوني على الاستمرار، هذه المذكرة مخصصة لكم. دعمكم وحبكم كانا الدافع الحقيقي وراء إتمام هذه الرحلة العلمية. شكراً لكم على كل شيء".

أيمن

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

كلمة شكر	-
إهداء	-
إهداء	-
فهرس المحتويات	-
قائمة الجداول	I
قائمة الملاحق	III
مقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري والدراسات السابقة	1
المبحث الاول: النظام المحاسبي المالي الجزائري	3
المطلب الاول: مدخل الى النظام المحاسبي المالي الجديد	3
الفرع الأول: تعريف النظام المحاسبي المالي الجديد	3
الفرع الثاني: المبادئ المحاسبية للنظام المحاسبي المالي:	3
الفرع الثالث: الخصائص النوعية للمعلومة المالية	5
الفرع الرابع: أنواع القوائم المالية:	6
المطلب الثاني: تحديد النتيجة المحاسبية	8
الفرع الاول: تحديد النتيجة المحاسبية عن طريق الميزانية	8
الفرع الثاني: تحديد النتيجة المحاسبية عن طريق حسابات النتائج	10
المبحث الثاني: عرض النظام الجبائي الجزائري	14
المطلب الاول: انواع الانظمة الجبائية في الجزائر	14
الفرع الاول: نظام الربح الحقيقي	14
الفرع الثاني: النظام المبسط	15
الفرع الثالث: نظام الضريبة الجزائرية الوحيدة	15
المطلب الثاني: اهم الضرائب والرسوم	17
الفرع الأول: الضريبة على الدخل الإجمالي: (IRG)	17

19	الفرع الثاني: الضريبة على أرباح الشركات
20	الفرع الثالث: الرسم على القيمة المضافة (TVA):
22	المبحث الثالث: الدراسات السابقة.
22	المطلب الأول: الدراسات العربية:
24	المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية والقيمة المضافة لدراستنا
24	الفرع الأول: الدراسات باللغة الأجنبية
26	الفرع الثاني: ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة.
27	خلاصة الفصل
28	الفصل الثاني: الانتقال من النتيجة المحاسبية للنتيجة الجبائية لمؤسستين
30	المبحث الأول: منهجية الدراسة وأدواتها
30	المطلب الأول: منهج دراسة حالة المستعمل
30	الفرع الأول: تعريف المنهج الوصفي
30	الفرع الثاني: استخداماته:
31	الفرع الثالث: أدوات أسلوب دراسة الحالة:
31	المطلب الثاني: أدوات الدراسة المستخدمة ومجتمع الدراسة.
31	الفرع الأول: المقابلة:
32	الفرع الثاني: الوثائق، والمنشورات
33	المبحث الثاني: تحديد النتيجة المحاسبية - الإجراءات الأولية لتحديد النتيجة الجبائية
33	المطلب الأول: حساب النتيجة المحاسبية من خلال الميزانية للمؤسستين
33	الفرع الأول: حساب النتيجة المحاسبية من خلال الميزانية لمؤسسة الاستيراد والتصدير
36	الفرع الثاني: حساب النتيجة المحاسبية من خلال الميزانية للمؤسسة الثانية (الصيدلية)
39	الفرع الثالث: مقارنة النتائج المحاسبية
41	المطلب الثاني: تحديد النتيجة المحاسبية من خلال جدول حسابات النتائج:
41	الفرع الأول: المؤسسة الأولى
45	الفرع الثاني: المؤسسة الثانية.
49	المبحث الثالث: تحديد النتيجة الجبائية في المؤسستين

49	المطلب الأول: تحديد النتيجة الجبائية لمؤسسة التصدير والاستيراد (1)
50	الفرع الأول: تحديد عناصر النتيجة الجبائية في المؤسسة (1) محل الدراسة
51	الفرع الثاني: المعالجة الجبائية لمختلف الاستردادات والتخفيضات للمؤسسة (1)
54	المطلب الثاني: مراحل تحديد النتيجة الجبائية للصيدلية (المؤسسة 2)
54	الفرع الأول: تحديد عناصر النتيجة الجبائية في المؤسسة (2) محل الدراسة
55	الفرع الثاني: المعالجة الجبائية لمختلف الاستردادات والتخفيضات للمؤسسة (2)
57	الفرع الثالث: مقارنة بين المؤسستين
59	خلاصة الفصل الثاني:
60	خاتمة
64	قائمة المراجع
67	الملاحق
78	الملخص

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
19	قسط الدخل الخاضع للضريبة	01
34	الميزانية المحاسبية (الأصول) للمؤسسة الأولى للاستيراد والتصدير	02
35	الميزانية المحاسبية (الخصوم) للمؤسسة الأولى للاستيراد والتصدير	03
37	الميزانية المحاسبية (الأصول) للمؤسسة الثانية ' الصيدلية'	04
38	الميزانية المحاسبية (الخصوم) للمؤسسة الثانية الصيدلية	05
43	قائمة الدخل للمؤسسة الاستيراد والتصدير	06
45	قائمة الدخل للصيدلية	07
50	الجدول (9) الخاص بتحديد النتيجة الجبائية في المؤسسة الأولى	08
54	الجدول رقم 9 المتعلق بتحديد النتيجة الجبائية في المؤسسة الثانية:	09

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	الميزانية من جانب الأصول الخاصة بمؤسسة الاستيراد والتصدير لسنة	68
02	الميزانية من جانب الخصوم الخاصة بمؤسسة الاستيراد والتصدير	69
03	جدول حسابات النتائج لمؤسسة الاستيراد والتصدير لسنة 2023	70
04	الميزانية من جانب الأصول الخاصة بالصيدلية	71
05	الميزانية من جانب الخصوم الخاصة بالصيدلية	72
06	جدول حسابات النتائج الخاص بالصيدلية لسنة 2023	73
07	الجدول رقم 09 المتعلق بتحديد النتيجة الجبائية للمؤسسة الاستيراد والتصدير سنة 2023	75
08	الجدول رقم 09 المتعلق بتحديد النتيجة الجبائية للصيدلية سنة 2023	76
09	الجدول رقم 07 المتعلق بالأصول المتنازل عليها (فائض او خسائر القيمة) الخاص بمؤسسة الاستيراد والتصدير	77

مقدمة

توطئة:

رغم استقلالية كل من المحاسبة والجباية، إلا أنهما تشتركان في مجموعة من المفاهيم الأساسية. تسعى المحاسبة إلى تحديد النتيجة المالية الصافية للمؤسسة خلال فترة زمنية محددة، عبر تسجيل وتوثيق جميع التدفقات المالية الواردة والصادرة. وتعكس الكشوف المالية التي تُعدها نتائج دقيقة توضح وضعية ونجاح المؤسسة، مما يوفر معلومات مهمة للأطراف المعنية بما في ذلك الأطراف الداخلية بخصوص الوضع المالي.

من ناحية أخرى، تهدف الجباية إلى وضع القواعد والإجراءات التي تحدد الدخل الخاضع للضريبة، المعروف أيضًا بالوعاء الضريبي، بغرض تحقيق أهداف مالية واقتصادية وسياسية واجتماعية. ويعود ذلك لقدرتها على تمويل الخدمات العامة ودعم الأنشطة الاقتصادية وتحقيق التوازن الاجتماعي.

الاختلافات بين المحاسبة والجباية، بالإضافة إلى عوامل أخرى، يؤدي إلى اختلاف النتائج المتوصل إليها والمعلومات التي تنتجها. وهذا الاختلاف يشير إلى قدر ما قد يؤدي نقص جودة المعلومات المالية والمحاسبية إلى تداعيات سلبية على الشركات.

في الجزائر، توجد علاقة وثيقة بين المحاسبة والجباية، حيث تعتمد عملية تحديد الوعاء الضريبي على النتائج التي تخرجها المحاسبة، بالإضافة إلى المعلومات المختلفة التي يعمل المحاسبون على تلخيصها وتقييمها وتصنيفها. وعلى الرغم من ذلك، فإن هناك اختلافات واضحة في النتائج بسبب القيود والتسهيلات التي توفرها التشريعات المحاسبية والجبائية.

أولاً: الإشكالية

إن فهم النتائج المحاسبية والجبائية بشكل دقيق وتحليلها بعناية يساعد في تحقيق الشفافية المالية والامتثال الضريبي وتعزيز الثقة لدى جميع أصحاب المصلحة، مما يساهم في نجاح واستدامة الأعمال التجارية والأفراد على المدى الطويل. وعليه ومن خلال ما سبق نطرح الإشكال الآتي:

ماهي مراحل الانتقال من النتيجة المحاسبية الى النتيجة الجبائية في الجزائر خلال السنة المالية 2023؟

التساؤلات الفرعية:

- ما هي الاختلافات الرئيسية بين النتيجة المحاسبية والنتيجة الجبائية؟
- هل يوجد اختلاف في مراحل الانتقال من مؤسسة الى أخرى؟

ثانيا: فرضيات الدراسة:

- توجد اختلافات جوهرية بين النتيجة المحاسبية والنتيجة الجبائية تؤدي إلى تباين في النتائج المالية النهائية للمؤسسات.
- مراحل الانتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية تختلف بين المؤسسات حسب حجم وطبيعة نشاطها الاقتصادي.

ثالثا: أهمية الدراسة:

- تهدف هذه الدراسة إلى مساعدة الشركات على فهم كيفية الانتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية بطريقة فعالة لضمان الامتثال الضريبي وتحقيق الأرباح.
- توفر هذه الدراسة معلومات قيمة لصانعي السياسات الضريبية حول العوامل التي تؤثر على الانتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية.
- تساهم هذه الدراسة في سد الفجوة المعرفية في مجال المحاسبة الضريبية وللطلبة المقبلين على اختيار هذا التخصص أو القيام بالتربص على مستوى المؤسسات

رابعا: المنهج المتبع

اعتمدنا في دراستنا على منهجين مختلفين وذلك خلال فصلين:

- الفصل النظري

في المرحلة الأولى، قمنا باتباع المنهج الوصفي (وهو المنهج الذي يعمل على دراسة وتحليل الظاهرة وتحديد مكوناتها وخصائصها وظروف نشأتها، أي يصف الظاهرة من حيث كيفية تكوّنها وبنائها وعملها) لوضع الجزء النظري واستعراض الدراسات السابقة حول الموضوع. شملت هذه الدراسة الوثائقية:

1. **قراءة المذكرات والمقالات الأكاديمية:** قمنا بالاطلاع على مذكرات ومقالات علمية مختلفة ذات الصلة للحصول على فهم عميق للمفاهيم والنظريات والممارسات المتعلقة بتحويل النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الضريبية في الجزائر.

2. **فحص النصوص التشريعية والتنظيمية:** قمنا بدراسة القوانين واللوائح الجزائرية المختلفة المتعلقة بالضرائب والمحاسبة لفهم الاشتراطات القانونية وتأثيرها على تحويل النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الضريبية.

- الإطار العملي:

في المرحلة الثانية، قمنا باتباع المنهج الوصفي بإجراء دراسة حالة على اثنتين من الشركات الجزائرية

- اختيار الشركات: تم اختيار الشركتين من بين عملاء مكتب محاسبة متخصص، مما منحنا الوصول إلى بيانات محاسبية وضريبية موثوقة ومفصلة.
- جمع البيانات: تم جمع البيانات اللازمة من مكتب المحاسبة، بما في ذلك الوثائق المحاسبية والضريبية للشركات المختارة. وقد سمح لنا هذا بتحليل عملية تحويل النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الضريبية بشكل عملي.
- المنهج المقارن: سيتم استخدام المقارن بغرض مقارنة النتائج المحاسبية والجبائية لكلا المؤسستين محل الدراسة.

خامسا: أسباب اختيار الموضوع:

- ازدادت أهمية الانتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية في السنوات الأخيرة مع تعقيد الأنظمة الضريبية وتزايد رقابة السلطات الضريبية.
- تواجه العديد من الشركات صعوبات في الانتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية، مما يؤدي إلى مخاطر ضريبية والتزامات مالية كبيرة.
- تفتقر الدراسات العربية إلى تحليل معمق للعوامل المؤثرة على الانتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية، وتأثير عدم الامتثال للقواعد المتعلقة بهذا الانتقال على تحقيق الأرباح للشركات.

سادسا: صعوبات الدراسة:

- تعقيد الأنظمة الضريبية وتنوعها.
- صعوبة الحصول على موافقة الشركات للمشاركة في الدراسة.

سابعا: هيكل البحث

قمنا بتقسيم المذكرة إلى فصلين؛ الأول نظري والثاني تطبيقي. في الجزء النظري، قدمنا تعريفاً للنظام المحاسبي والقوائم المالية ذات الصلة، بالإضافة إلى استعراض نظام الجبائية في الجزائر. في المبحث الثالث، قمنا بمراجعة الدراسات السابقة في هذا المجال باللغتين العربية والأجنبية. أما في الجزء التطبيقي، فقد عرضنا المنهجية والأدوات المستخدمة، بما في ذلك المقابلة. وفي المبحث الثاني، قمنا بعرض القوائم المالية للمؤسستين مع حساب النتائج المحاسبية، وأخيراً، قمنا بدراسة حالة عملية توضح مراحل الانتقال إلى النتائج الجبائية.

الفصل الأول: الإطار النظري والدراسات السابقة

تمهيد:

تُعد النتيجة المحاسبية والجبائية من أهم المفاهيم في مجال المحاسبة والضرائب، حيث تمثل هذه النتائج تقييماً شاملاً لأداء الشركة أو الفرد خلال فترة زمنية محددة. تشمل النتيجة المحاسبية العديد من العناصر مثل الإيرادات، والمصروفات، والأرباح، والخسائر، والتي تعكس الأداء المالي للكيان الاقتصادي. أما النتيجة الجبائية، فتشير إلى الحسابات المالية المُعدة وفقاً للمعايير الضريبية المعتمدة في البلد المعني، والتي تحدد المبالغ التي يجب دفعها كضرائب على الدخل. يتطلب تحليل هذه النتائج فهماً عميقاً للقوانين المحاسبية والضريبية، فضلاً عن القدرة على اتخاذ القرارات المالية الاستراتيجية استناداً إلى هذه البيانات. وعليه تم تقسيم هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: النظام المحاسبي المالي الجزائري

المبحث الثاني: عرض النظام الجبائي الجزائري

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

المبحث الأول: النظام المحاسبي المالي الجزائري

يعتبر النظام المحاسبي المالي الجزائري من الأنظمة الأساسية التي تعتمد عليها المؤسسات لتسجيل وتصنيف وتلخيص المعلومات المالية. هذا النظام يوفر صورة دقيقة للوضع المالي للمؤسسة من خلال عرض كشوف مالية تعكس الأداء المالي والممتلكات والالتزامات في نهاية السنة المالية. تم إصدار النظام المحاسبي المالي بموجب القانون 11-07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، ويشمل مجموعة من المبادئ والقواعد التي تتماشى مع المعايير المحاسبية الدولية، مما يسمح بتحديد القيم الاقتصادية لبند القوائم المالية بشكل دقيق.

المطلب الأول: مدخل الى النظام المحاسبي المالي الجديد

الفرع الأول: تعريف النظام المحاسبي المالي الجديد.

صدر النظام المحاسبي المالي بموجب القانون 11_07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، وطبقا لهذا القانون فإن " المحاسبة المالية أو النظام المحاسبي المالي عبارة عن نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية، وتصنيفها وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية)الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية، 2007).

عرف ايضا: "النظام المحاسبي المالي الجديد هو عبارة عن مجموعة من المبادئ والاتفاقيات والقواعد المستنبطة من المعايير المحاسبية الدولية، والتي تسمح بمعالجة المعلومات عن الأحداث الاقتصادية للمؤسسة (مدخلات النظام المحاسبي المالي الجديد) لتحديد القيم الاقتصادية لبند القوائم المالية (مخرجات النظام المحاسبي المالي الجديد) وذلك بهدف اصال المعلومات المالية إلى مستخدميها، لمساعدتهم في تقييم الأداء المالي للمؤسسة ومركزها المالي.

ومن هنا نستنتج أن النظام المحاسبي المالي الجديد: هو محل العمليات التي تشمل التسجيل والتبويب المستندات والدفاتر المحاسبية ومن ثم تحديد الإجراءات التي تتبع في جمع المعلومات المتعلقة بالمعاملات الإدارية والمالية من أجل اختيار الوسائل المناسبة لعرض النتائج الخاصة بها. (زهير & زينب, 2020)

الفرع الثاني: المبادئ المحاسبية للنظام المحاسبي المالي:

يتعين على المحاسبين أن يتحملوا التزامات معينة، وتحتاج هذه الالتزامات إلى الاستجابة لبعض الخصائص النوعية للمعلومات المالية. عند إعداد القوائم المالية يجب احترام المبادئ المحاسبية، والتي نستعرضها فيما يلي: (عيسى، 2019، الصفحات 93-94)

1- مبدأ الأهمية النسبية:

وفقاً لمبدأ الأهمية النسبية، يجب أن تسلط البيانات المالية الضوء على كل جزء مهم من المعلومات التي قد تؤثر على أحكام المستخدمين حول المنشأة، ويجب أن يعكس الوضع الحقيقي في البيانات المالية فهم الإدارة للمعلومات المتاحة لهم عن الواقع والأهمية النسبية للأحداث المسجلة.¹

2- مبدأ استقلالية الدورات:

لذلك فإن نتائج كل سنة مالية مستقلة عن السنة التي قبلها والتي تليها، ولتحديد ما لا يلزم إلا أن تنسب إليها الأحداث والعمليات الخاصة بها فقط.²

3- مبدأ الحيطة والحذر:

يجب أن تسترشد المحاسبة بمبدأ الحيطة من أجل عمل تقديرات معقولة للحقائق لتجنب مخاطر أن تؤدي حالات عدم اليقين الموجودة في المستقبل إلى تحويل الالتزامات وتحويلها إلى أصول أو أداء المنشأة.³

4- مبدأ إستقلالية الدورات المحاسبية

ويتطلب هذا المبدأ التطبيق المستمر للقواعد والأساليب المتعلقة بتقييم العناصر وعرض المعلومات.⁴ على سبيل المثال، إذا بدأت الوكالة في تطبيق طريقة الإهلاك الخطي على وحدة ما، فيجب عليها الاستمرار في تطبيق هذه الطريقة طوال الفترة المفيدة. خلال هذا التثبيت.

5- مبدأ التكلفة التاريخية:

يجب تسجيل الأصول والخصوم والأعباء والمنتجات وعرضها في البيانات المالية بتكلفتها التاريخية في تاريخ الفحص، دون الأخذ في الاعتبار آثار تغيرات الأسعار أو تطورات القوة الشرائية للنقود.⁵

6- مبدأ ثبات الميزانية الافتتاحية:

ووفقاً لهذا المبدأ يجب أن تكون الميزانية الافتتاحية للسنة المالية هي نفس الميزانية الختامية للسنة المالية السابقة دون أي تغييرات.⁶

¹ -أنظر المادة رقم 11 من المرسوم التنفيذي رقم 08/156 المؤرخ في 26 ماي 2008 المتضمن تطبيق أحكام النظام المحاسبي المالي

² أنظر المادتين 12 و 13 من المرسوم التنفيذي رقم 08/156 المؤرخ في 2008

³ -أنظر المادة 14 من المرسوم التنفيذي رقم 08/156 المؤرخ في 26 ماي 2008، مرجع سابق.

⁴ - أنظر المادة 15 من المرسوم التنفيذي رقم 08/156 المؤرخ في 26 ماي 2008، مرجع سابق

⁵ - أنظر المادة 16 من المرسوم التنفيذي رقم 08/156 المؤرخ في 26 ماي 2008، مرجع سابق.

⁶ - أنظر المادة 17 من المرسوم التنفيذي رقم 08/156 المؤرخ في 26 ماي 2008، مرجع سابق.

7- مبدأ تغليب الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني:

يجب تسجيل المعاملات محاسبيا وعرضها في القوائم المالية بما يتناسب مع طبيعتها وواقعها المالي والاقتصادي وليس فقط بما يتوافق مع مظهرها القانوني⁷.

8- مبدأ الوحدة النقدية:

لا تدرج في الحسابات إلا المعاملات والأحداث التي يمكن تقييمها نقدا، حيث أن الدينار الجزائري هو وحدة القياس الوحيدة لتسجيل معاملات الكيانات وهو وحدة قياس المعلومات الواردة في البيانات المالية⁸.

الفرع الثالث: الخصائص النوعية للمعلومة المالية

يجب أن تتمتع المعلومات المالية بخصائص نوعية وهي: (عمار و بن عواق العربي ، 2018، صفحة 06)

- القابلية للفهم: أي مدى سهولة فهم المعلومات المالية الواردة في البيانات المالية
- الملاءمة: وهذا يعني أن المعلومات المالية تؤثر على قرارات مستخدمي البيانات المالية لأنها تساعد في تقييم الأحداث الماضية الحالية والمستقبلية وأيضا تؤكد أو تصحح التقييمات السابقة.
- القابلية للمقارنة: وينبغي أن تسمح المعلومات المالية بإجراء مقارنات هامة على مدى الدورات المالية المتعاقبة وعبر المؤسسات المختلفة.
- الموثوقية: المعلومات موثوقة وخالية من الخطأ أو التحيز، بما في ذلك:
 - صورة غير متحيزة: تمثيل حقيقي للمعلومات الرسومية.
 - الحيادية: إعداد المستندات المالية بموضوعية تامة.
 - الحيطة والحذر: إن الغرض منه هو عدم المبالغة في تقييم الأصول والدخل من جهة والتقليل من تقييم الالتزامات والتكاليف من جهة أخرى.
 - الواقع الاقتصادي: الذي تغلب على الحقائق القانونية. (قدوري و العربي، 2018)

⁷- أنظر المادة 18 من المرسوم التنفيذي رقم 08/156 المؤرخ في 26 ماي 2008، مرجع سابق.

⁸- أنظر المادة 10 من المرسوم التنفيذي رقم 08/156 المؤرخ في 26 ماي 2008، مرجع سابق.

الفرع الرابع: أنواع القوائم المالية:

يعتمد المحللون الماليون على البيانات المالية لدراسة الوضع المالي للمنظمة سواء في الماضي أو الحاضر أو المستقبل المتوقع، وكذلك التنبؤ بأسعار أسهم الشركات المدرجة في الأسواق المالية مستقبلاً. يستخدم المحللون الماليون العديد من البيانات المالية التي يعدها المحاسبون الماليون للشركات وفقاً للمعايير المحاسبية المتعارف عليها وطنياً حتى يتمكن جميع الأطراف من الاستفادة منها لاحقاً. (محمد، 2024)

يمكن تقسيم القوائم المالية إلى نوعين رئيسيين:

1 - القوائم المالية الأساسية

وتعتبر هذه القوائم إلزامية لأن النظام المحاسبي للشركة يقوم بإعدادها في نهاية كل فترة مالية. تتضمن هذه القوائم ثلاث قوائم:

أ - قائمة المركز المالي (الميزانية المحاسبية): تعرف بانها بيان يوضح الأصول و الخصوم و حقوق الملكية في لحظة زمنية معينة، و محددة، و تعكس هذه القائمة الوضع المالي للمؤسسة بما يتفق و مبادئ المحاسبة التي يتم اعداده القوائم المالية على أساسها .

وتجدر الإشارة إلى أن طريقة عرض عناصر هذه القائمة تعتمد على نسب السيولة لكل منها، حيث تظهر العناصر الأكثر سيولة في البداية، في حين يتم ترتيب الالتزامات حسب تواريخ استحقاقها

ب- قائمة الربح والخسارة (الربح والخسارة): هو تقرير مالي يساعد على تسليط الضوء على الأداء المالي للشركة خلال السنة المالية حيث يوضح جميع الأعمال التي قامت بها المنظمة وصولاً إلى تحديد نتائج تلك العمليات من ربح وخسارة عن طريق البدء بالمبيعات التي تطرح من التكاليف المترتبة خلال هذا العام، ويترتب على ذلك أن الهدف الرئيسي لقائمة الدخل هو فهم النتائج النهائية لجميع، العمليات والأنشطة التي تمت داخل الشركة خلال السنة المالية بما في ذلك الأرباح والخسائر.

كما أن هناك بعض الشركات التي تعتمد المعايير المحاسبية الدولية عند إعداد البيانات المالية، فيمكن لهذه الشركات إضافة قوائم أخرى للدخل الشامل ضمن قائمة الدخل، كما يحق لها إعداد قوائم أخرى للدخل الشامل في قائمة منفصلة أيضاً.

تشير قائمة الدخل الشامل الآخر إلى القائمة المالية المعدة لتوضيح ما إذا كان هناك مصادر دخل أخرى تؤثر على كفاءة المنشأة، كما تشير إلى كافة المنافع المالية وغير المالية التي لا تنسب إلى كفاءة المنشأة الأنشطة التجارية الرئيسية للشركة. ولذلك فإن قائمة الدخل الشامل الآخر توضح الإيرادات الإضافية التي حققتها الأنشطة الجانبية للشركة أو الاستثمارات المالية. تتضمن هذه القائمة أيضاً إجمالي الإيرادات الفعلية

للشركة بالإضافة إلى الدخل الشامل وينشأ الآخر من انخفاض أو زيادة في معاملات العملات الأجنبية أو الأوراق المالية المتاحة للبيع.

ج. قائمة التدفقات النقدية:

تعرف بانها " تمك الكشوف المالية المعينة ببيان الفرق بين التدفق النقدي الداخل والتدفق النقدي الخارج من عمليات التشغيل، الاستثمار والتمويل خلال فترة زمنية محددة وتساعد في التعرف على الأوضاع المالية للمؤسسة ، وتعرض النقدي الداخل والخارج لكافة العمليات والأنشطة التي تحدث في المؤسسة خلال السنة المالية (الشيب، 2009، صفحة 120)، تتكون قائمة التدفق النقدي من ثلاثة أجزاء رئيسية:

1- أنشطة التشغيل: (Operating Activities)

يرتبط التدفق النقدي الناتج من الأنشطة التشغيلية بالأنشطة الأساسية للشركة، بما في ذلك الدخل والمصروفات المباشرة المتعلقة بالإنتاج والمبيعات، كما يشمل التدفق النقدي الناتج من أنشطة الشراء والبيع، والتدفق النقدي المدفوع للموردين والعملاء، والأمور المتعلقة بالأجور الرواتب والفواتير. (ابراهيم م.، د ت، صفحة 151)

2- أنشطة الاستثمار: (Investing Activities)

وتشمل التدفقات النقدية المتعلقة بالاستثمارات في الأصول الثابتة، مثل العقارات والمعدات، كما تشمل مشتريات ومبيعات الأوراق المالية والاستثمارات الأخرى.

3- أنشطة التمويل: (Financing Activities)

تتعلق بتمويل الشركة والتمويل الخارجي من مصادر مثل المساهمين والقروض والسندات. وتشمل هذه الأنشطة التدفقات النقدية المتعلقة بالمدفوعات للمساهمين أو الممولين والتدفقات المتعلقة بالحصول على قروض جديدة.

تتضمن قائمة التدفق النقدي إجمالي التدفق النقدي في بداية ونهاية الفترة وكذلك صافي التغير في النقد للفترة الحالية ويهدف هذا التقرير إلى توضيح مصادر واستخدامات النقد ومساعدة المستثمرين والمساهمين على فهم النقدية للشركة قدرات التدفق. الوفاء بالتزاماتها المالية وتمويل نموها المستقبلي.

2 - القوائم المالية الإضافية (الملحقة):

وتشمل هذه القوائم جميع البيانات المالية الأخرى التي يمكن إعدادها حسب مستوى حاجتها والأهداف التي يمكنها تحقيقها لمجموعة من المستفيدين سواء كانوا داخليين أو خارجيين: بالشركة، بما في ذلك:

أ- قائمة حقوق الملكية: هو أحد التقارير المالية التي تتضمن كافة التغيرات المتعلقة بالملكية، مثل: عمليات شراء وبيع الأسهم، المكاسب والخسائر المالية، الأرباح الناتجة عن إصدار الأسهم وغيرها. لا تشكل هذه القائمة تقارير مالية جوهرية. ومن المفيد للإدارة ألا يتم استخدام المنشأة عند نشر قوائم مالية أخرى في البيئة

قائمة مرجعية للتغيرات في الوضع المالي: يتم إعداد قائمة المراجعة هذه من قبل خبراء عندما يكون هناك تغيير في الوضع المالي للشركة، ولكنها ليست ذات أهمية خاصة للشركة أو المستثمرين

ب- قائمة القيمة المضافة: توضح هذه القائمة الثروة التي أنشأها جميع أصحاب المصلحة وليس المساهمين فقط. يتم استخدامها لوصف الأداء كمقياس للثروة التي أنشأتها الأعمال التجارية على مدى فترة من الزمن

المطلب الثاني: تحديد النتيجة المحاسبية

ويتضمن هذا المطلب أهم الأساليب التي تتحدد بها النتيجة ويتم تقسيمه إلى فرعين الأول تحديد النتيجة عن طريق الميزانية والثاني تحديد النتيجة المحاسبية عن طريق حسابات النتائج.

الفرع الأول: تحديد النتيجة المحاسبية عن طريق الميزانية.

أولاً: تعريف الميزانية.

عرفت الميزانية على أنها تحدد بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم ويبرز عرض الأصول والخصوم داخل الميزانية الفصل بين العناصر الجارية والغير جارية

كما عرفت أيضاً بأنها جدول ذو جانبين يعد بتاريخ معين، ويظهر بالجانب الأيمن أصول المؤسسة، وبالجانب الأيسر خصوم المؤسسة (أو الأموال الخاصة للمؤسسة وكذا التزاماتها نحو الغير).

ثانياً: أنواع الميزانية.

للميزانية نوعان هما:

1- الميزانية بداية السنة الافتتاحية : وهي ميزانية بداية انطلاق نشاط المؤسسة وعادتها ما تكون بتاريخ أول جانفي، ومن مميزاتها إنها لا تظهر النتيجة المالية في هذه الميزانية.

2 - الميزانية الختامية : يتم إعدادها في نهاية النشاط بتاريخ 31/12 وتظهر فيها النتيجة. (وكواك و زايد، 2017-2018)

ثالثاً: عناصر الميزانية. كما تنقسم الميزانية إلى ما يأتي:

- الأصول

"الأصول وتُعرف أيضاً بالموجودات، وهي الممتلكات المادية والمعنوية للمؤسسة (مثل المباني والمعدات والبضاعة والنقديات والمحلات التجارية...). الأصول تظهر كيفية استخدام المؤسسة للأموال التي حصلت عليها من الشركاء أو المساهمين (رأس المال) أو من الديون (أي القروض بمختلف أنواعها)، لذا فإن الأصول تُعرف أيضاً بالاستعمالات لأنها تبين كيف استعملت المؤسسة الأموال التي حصلت عليها

- الخصوم

حسب المادة 22 و23 من المرسوم التنفيذي 80/156 الصادر بتاريخ 28 مايو 2008، فإن "عناصر الخصوم مرتبة حسب مصدرها ودرجة استحقاقها، من الخصوم الأقل استحقاقاً إلى الأكثر استحقاقاً. تتكون الخصوم من الالتزامات الراهنة للكيان الناتجة عن أحداث ماضية والتي يتمثل انقضاؤها بالنسبة للكيان في خروج موارد ملموسة ذات منافع اقتصادية. تصنف الخصوم خصوصاً جارية عندما يتوقع أن تتم تسويتها خلال دورة الاستغلال العادية، أو غالباً ما يتم تسديدها خلال الاثني عشر شهراً التالية لتاريخ الإقفال. أما الخصوم غير الجارية فهي خصوم ذات المدى الطويل والتي تنتج عنها فوائد واستحقاقها الأصلي أكثر من اثني عشر شهراً." (معتوق، 2017)

رابعاً: حساب النتيجة.

نتيجة السنة المالية هي قيمة الربح أو الخسارة التي تحققها العمليات المالية والتجارية للمؤسسة خلال فترة محددة. وفي نهاية السنة المالية تحدث النتيجة في حالتين: الربح أو الخسارة.

❖ الحالة الأولى: عندما تكون النتيجة في نهاية السنة المالية ربحاً، وفي هذه الحالة يكون إجمالي الأصول أكبر من إجمالي الالتزامات.

❖ الحالة الثانية: عندما تكون النتيجة في نهاية السنة المالية خسارة، وفي هذه الحالة يكون إجمالي الأصول أقل من إجمالي الالتزامات.

الفرع الثاني: تحديد النتيجة المحاسبية عن طريق حسابات النتائج.

أولاً: تعريف حسابات النتائج.

المادة (1.230) من القانون 07-11

يشير هذا القانون إلى أن جدول حساب النتائج يُعتبر بياناً ملخصاً للأعباء والنواتج المنجزة من الكيان خلال السنة المالية. لا يأخذ في الحسبان تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب ويبرز بوضوح النتيجة الصافية للسنة المالية، سواء كانت ربحاً أو خسارة. هذا الجدول يرتب الأعباء أو النواتج حسب طبيعتها أو وظيفتها، كما يحتوي على أرصدة السنة السابقة ومعطيات السنة المالية الجارية، مما يسمح للمؤسسة بتقييم أدائها.

ثانياً: مكونات قائمة حساب النتائج

❖ النواتج

هي زيادات في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المالية في شكل مدخولات أو زيادات في الأصول أو انخفاض الخصوم التي تؤدي إلى زيادة في الأموال الخاصة. يستثنى من ذلك الزيادات الناتجة عن مساهمات جديدة من المساهمين إلى الأموال الخاصة.

❖ الأعباء

هي انخفاض في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المالية في شكل مخرجات أو انخفاض في الأصول التي تؤدي إلى نقص في الأموال الخاصة. يستثنى من ذلك التوزيعات إلى المساهمين في الأموال الخاصة، وتشمل أيضاً الخسائر والأعباء الناشئة عن النشاطات العادية للمؤسسة مثل تكلفة البيع والأجور والإهلاكات.

❖ النتيجة الصافية

تساوي النتيجة الصافية للسنة المالية الفارق بين مجموع النواتج ومجموع الأعباء لتلك السنة المالية. تكون النتيجة الصافية ربحاً عند وجود فائض في النواتج على الأعباء، وخسارة في الحالة العكسية. وتعتبر عن التغير في الأموال الخاصة بين بداية السنة المالية ونهايتها، باستثناء العمليات التي تؤثر مباشرة على رؤوس الأموال الخاصة ولا تؤثر على الأعباء أو النواتج. (إسلام، 2020)

ثالثاً: أنواع حسابات النتائج. (وكواك و زايد، 2017-2018)

هناك طريقتان لعرض حسابات النتائج والتي يجب أن تكون مناسبة لكل مؤسسة من أجل توفير المعلومات المالية التي تلبي متطلبات المؤسسة. وهما حساب النتائج حسب الطبيعة وحسب الوظيفة ولكل طريقة مراحل للوصول إلى النتيجة النهائية كما يلي⁹:

1- تحديد النتيجة العادية: تتمثل النتيجة العادية في:

- إنتاج السنة المالية: ويتمثل مجموع المبيعات لكل من البضائع والمنتجات المصنعة والخدمات المقدمة والمنتجات الملحقة وتغيرات الإنتاج المخزن والإنتاج المثبتة سواء كان معنوي أو عيني وإعانات الاستغلال ويضم الحسابات التالية: (وكواك و زايد، 2017-2018)

• ح 70 مبيعات من البضائع والمنتجات المصنعة والخدمات المقدمة والمنتجات الملحقة (وفروعه).

• ح 72 الإنتاج المخزن والمنقصر من المخزون (وفروعه).

• ح 73 الإنتاج المثبت.

• ح 74 إعانات الاستغلال (وفروعه).

حيث إنتاج السنة المالية - ح 70 + ح 72 / مح 73 + ح 74.

- استهلاك السنة المالية يمثل المشتريات المستهلكة للمواد الأولية والبضائع والتموينات الأخرى والخدمات الخارجية المتحصل عليها من عند الغير ويدخل في حسابها الحسابات التالية:

• ح 60 المشتريات المستهلكة (وفروعه).

• ح 61 الخدمات الخارجية (وفروعه).

• ح 62 الاستهلاكات الخارجية الأخرى (وفروعه).

ومنه استهلاك السنة المالية = ح 60 + ح 61 + ح 62 (عبير وكواك، 2017/2018، صفحة 14)

القيمة المضافة للاستغلال: هي الفرق بين إنتاج السنة المالية واستهلاكها وتحدد على الشكل التالي:

القيمة المضافة للاستغلال = إنتاج السنة المالية - استهلاك السنة المالية.

إجمالي فائض الاستغلال: وهو عبارة على الفرق بين القيمة المضافة للاستغلال و مجموع ح/63 أعباء المستخدمين و ح/64 الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة، تحصل عليه وفق العلاقة التالية:

⁹ قرار مؤرخ في 26 جويلية 2008، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها المتضمن للنظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية؛ العدد 19، 2009.

إجمالي فائض الاستغلال = القيمة المضافة - ح/63 - ح/64.

- النتيجة التشغيلية: (التشغيلية) هي عبارة عن إجمالي فائض الاستغلال مضافا إليها المنتجات التشغيلية الأخرى مطروحا منه أعباء العمليات الأخرى وكذا مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة مضافا إليه استرجاع خسائر القيمة والمؤونات، ومنه تتمثل في العلاقة التالية:

النتيجة التشغيلية = إجمالي فائض الاستغلال + ح/75 - ح/65 - ح/68 + ح/78.

- النتيجة المالية: وهي النتيجة التي تم تحقيقها من خلال العمليات المالية والتي تم القيام بها حيث تمثل الفرق بين المنتجات المالية والأعباء المالية.

ومنه النتيجة المالية = ح/76 - ح/66.

- النتيجة العادية قبل الضرائب: هي مجموع كل من النتيجة التشغيلية والنتيجة المالية، وتخضع هذه الضريبة مباشرة للضريبة.

- النتيجة الصافية للأنشطة العادية: تساوي النتيجة العادية قبل الضريبة ناقص أو زائد الضرائب الواجب دفعها والضرائب المؤجلة عن الأنشطة العادية.

2 - النتيجة الغير عادية: وتتمثل في الفرق بين المنتجات الغير عادية والأعباء الغير عادية، أي تساوي حساب 77 ناقص حساب 67.

3- النتيجة الصافية للسنة المالية: هي عبارة عن مجموع النتيجة الصافية للأنشطة العادية والنتيجة الغير عادية.

2 - حساب النتائج حسب الوظيفة: يتم إعداد هذا النوع من حساب النتائج بالأخص في المؤسسات الصناعية ، والغرض منها هو حساب التكاليف وسعر تكلفة المنتج وتحديد سعر مبيعاته بدقة بناءً على تطور التكاليف. وفيما يلي نناقش مراحل تحديد صافي النتائج المحاسبية:

1 - هامش الربح الإجمالي: هو الفرق بين رقم أعمال الدورة والمتمثل في (مبيعاتها من البضائع والمنتجات المصنعة والخدمات المقدمة والمنتجات الملحقة) وتكلفة هذه المبيعات من بضاعة مستهلكة ومواد أولية ومختلف الاستهلاكات المتعلقة بهذه المبيعات، وذلك حسب العلاقة التالية:

هامش الربح الإجمالي = رقم الأعمال - تكلفة المبيعات.

2 - النتيجة التشغيلية: هي هامش الربح الإجمالي مضاف إليه المنتجات التشغيلية الأخرى مع طرح التكاليف التجارية والأعباء الإدارية والأعباء التشغيلية الأخرى.

وتكتب وفق العلاقة التالية: النتيجة العملياتية = هامش الربح الإجمالي + المنتجات العملياتية الأخرى .
التكاليف التجارية - الأعباء العملياتية الأخرى.

3- النتيجة العادية قبل الضريبة: وتحدد وفق العلاقة التالية:

النتيجة العادية قبل الضريبة = النتيجة العملياتية - مصاريف المستخدمين ومخصصات الإهلاك +
منتجات مالية - اعباء المالية.

4- النتيجة الصافية للأنشطة العادية: وتمثل الفرق بين النتيجة العادية قبل الضريبة ومجموع الضرائب
الواجبة على النتائج العادية والضرائب المؤجلة ويتم الحصول عليها كما يلي: (عبير وكواك، 2018/2017،
صفحة 17)

الضرائب المؤجلة عن النتائج العادية.

5- النتيجة الصافية للسنة المالية: وتحدد وفق العلاقة التالية:

النتيجة الصافية للسنة المالية = النتيجة الصافية للأنشطة العادية - الأعباء غير العادية + المنتجات
غير العادية.

المبحث الثاني: عرض النظام الجبائي الجزائري

يشكل النظام الجبائي الجزائري إطارًا قانونيًا وماليًا ينظم جمع الضرائب والرسوم في الجزائر، بهدف تمويل النفقات الحكومية وتمكين الدولة من تقديم الخدمات العامة لمواطنيها. يتكون النظام الجبائي في الجزائر من مجموعة من القوانين والتشريعات التي تحدد أنواع الضرائب والرسوم، والإجراءات المتعلقة بتحصيلها وتقديم التصاريح اللازمة. وعليه تم تقسيم هذا المبحث الى ثلاثة مطلبين اساسيين وهي الأول أنواع الأنظمة الجبائية في الجزائر والثاني اهم الضرائب والرسوم.

المطلب الاول: انواع الانظمة الجبائية في الجزائر

بعد الإصلاحات والتغيرات الجبائية الأخيرة لسنة 2024 يتواجد حاليا ثلاثة انظمة وهي :

الفرع الاول: نظام الربح الحقيقي

يخضع لنظام الربح الحقيقي بصفة إجبارية الأشخاص الطبيعيون الذين يمارسون نشاطا صناعيا تجاريا أو حرفيا، وكذا التعاونيات الفنية والتقليدية التي يتجاوز رقم أعمالها السنوي ثمانية ملايين دينار جزائري 8.000.000 دج، والأشخاص المعنويون مهما كان رقم الأعمال المحقق. (اللطيف، 2023، صفحة 24) تخضع أيضا وجوبا لنظام الربح الحقيقي، الأنشطة المستثناة من الخضوع لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة والتي تتمثل في:

- الأنشطة الممارسة من قبل الوكلاء
- أنشطة الترقية العقارية وتقسيم الأراضي،
- أنشطة استيراد السلع والبضائع الموجهة لإعادة البيع على حالها،
- التجار بالجملة،
- الأنشطة الممارسة من قبل المؤسسات الصحية الخاصة ومخابر التحليل،
- الأشغال العمومية الري والبناء
- أنشطة الإطعام والفندقة المصنفة
- القائمون بعملية تكرير وإعادة رسكلة المعادن النفيسة وصانعي وتجار المصنوعات من الذهب والفضة

يمكن للأشخاص الطبيعيين الذين يمارسون نشاطا صناعيا تجاريا أو حرفيا، وكذا التعاونيات الفنية والتقليدية الذين لم يتجاوز رقم أعمالهم السنوي سقف ثمانية مليون دينار 8.000.000 دج، وأرادوا الخضوع لنظام الربح الحقيقي حسب رغبتهم واختيارهم أن يقوموا بإبلاغ الإدارة (المصلحة) المختصة برغبتهم من خلال إبداع طلبهم الخضوع لهذا النظام قبل 01 فيفري من سنة الاختيار، ويبقى هذا الاختيار نهائي لا رجعة فيه. (اللطيف، 2023، صفحة 24)

الفرع الثاني: النظام المبسط

تم إنشاء نظام ضريبي محدد يسمى "النظام المبسط للمهن غير التجارية" لدافعي الضرائب الذين يحصلون على دخل يندرج ضمن فئة الأرباح من المهن غير التجارية. بموجب المادة 31 مكرر من قانون الضرائب والرسوم المماثلة 2022 والمادة 12 من قانون المالية 2022) يمكن لدافعي الضرائب الذين يمارسون نشاطاً غير تجاري اختيار النظام المبسط للمهن غير التجارية.

حسب المادة 31 مكرر من قانون الضرائب المباشر والرسوم المماثلة (2024) المحدثة بقانون المالية 2022: يجب على المكلفين بالضريبة الذين يحققون مداخيل تابعة لفئة أرباح المهن غير التجارية المذكورة في المادة 22، الخضوع للنظام المبسط للمهن غير التجارية. تعتبر كمداخيل متأتية من ممارسة مهنة غير تجارية أرباح المهن الحرة، والوظائف التي لا يتمتع أصحابها بصفة التاجر. بالإضافة إلى أرباح المستثمرات المدرة للدخل التي لا تنتمي إلى صنف آخر من الأرباح والمداخيل.

كما تتضمن

- العائدات التي يحصل عليها الكتاب أو المؤلفون الموسيقيون وورثتهم.
- العائدات المحققة من قبل المخترعين، سواء من منح رخصة استغلال اختراعاتهم أو بيع علامات الصنع أو طرق الإنتاج أو التنازل عنها. (وزارة المالية، 2024)

الفرع الثالث: نظام الضريبة الجزافية الوحيدة.

أولاً: مجال تطبيقه

المادة 282 مكرر 1 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2024: يخضع لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة الأشخاص الطبيعيون والشركات المدنية المهنية الذين يمارسون نشاطاً صناعياً أو غير تجاري أو حرفياً وكذا التعاونيات الفنية والتقليدية التي لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ثمانية ملايين دينار (8.000.000) ما عدا تلك التي اختارت نظام فرض الضريبة حسب الربح الحقيقي أو النظام المبسط للمهن غير التجارية.¹⁰

¹⁰ المادة 282 مكرر 1: محدثة بموجب المادة 2 من ق.م. / 2007 و معدلة بموجب المواد 9 و 12 من ق.م.ت. / 2008 و 14 من ق.م. / 2010 و 16 من ق.م. / 2011 و 3 من ق.م.ت. / 2011 و 13 من ق.م. / 2015 و 8 من ق.م. / 2020 و 14 من ق.م.ت. / 2020 و 26 من ق.م. / 2021 و 73 من ق.م. / 2022 و 7 من ق.م.ت. / 2022 و 17 و 79 من ق.م. / 2024.

يستثنى من هذا النظام الضريبي:

1. أنشطة الترقية العقارية وتقسيم الأراضي
 - 2 أنشطة استيراد السلع والبضائع الموجهة لإعادة البيع على حالها،
 3. أنشطة شراء - إعادة البيع على حالها الممارسة حسب شروط البيع بالجملة، طبقاً للأحكام المنصوص عليها في المادة 183 مكرر 2 من هذا القانون.
 4. الأنشطة الممارسة من طرف الوكلاء.
 5. الأنشطة الممارسة من طرف العيادات والمؤسسات الصحية الخاصة، وكذلك مخابر التحاليل الطبية.
 6. الأنشطة المتعلقة بالإطعام والفندقة المصنفة.
 7. الأنشطة المتعلقة بإعادة تكرير وإعادة رسكلة المعادن النفيسة، وصانعي وتجار المصنوعات من الذهب والبلاتين.
 8. الأنشطة المتعلقة بالأشغال العمومية والري والبناء. (وزارة المالية، 2024)
- تانيا: تحديد الضريبة الجزافية الوحيدة (وزارة المالية، 2024)

المادة 282 مكرر 2: يجب على المكلفين بالضريبة الخاضعين للضريبة الجزافية الوحيدة، الذين اكتبوا التصريح المنصوص عليه في المادة الأولى من قانون الإجراءات الجبائية، أن يشرعوا في حساب الضريبة المستحقة وإعادة تسديدها للإدارة الجبائية حسب الدورية المنصوص عليها في المادة 365 من هذا القانون.

فيما يتعلق بالمكلفين بالضريبة الذين يقومون بتسويق منتجات واسعة الاستهلاك ذات اسعار او هوامش محددة او مسقفة بموجب التنظيم، فإن الأساس الخاضع لهذه الضريبة يتمثل في الهامش المحقق.¹¹

يجب على المكلفين بالضريبة الخاضعين للضريبة وفق نظام الهامش أن يظهروا بصفة منفصلة في تصريحهم، رقم الأعمال المتعلق بالمنتجات التي يحدد هامش ربحها بموجب التنظيم، وكذا ذلك المتعلق بالمنتجات الأخرى المسوقة.

¹¹ المادة 282 مكرر 2: محدثة بموجب المادة 2 من ق.م. / 2007 و معدلة بموجب المواد 23 من ق.م.ت / 2015 و 13 من ق.م. / 2017 و 8 من ق.م. / 2020 و 14 من ق.م.ت / 2020 . و 27 من ق.م. / 2021 و 74 من ق.م. / 2022 . و 8 من ق.م.ت / 2022 و 15 من ق.م. / 2023

يتعين على المكلفين بالضريبة الخاضعين للضريبة الجزائرية الوحيدة أن يكتتبوا بحلول 20 جانفي، على الأكثر، من السنة ن+1 تصريحاً نهائياً يتضمن رقم الأعمال المحقق فعلياً.

في حالة ما إذا تجاوز رقم الأعمال المحقق رقم الأعمال المصرح به بعنوان التصريح المؤقت، فإن المكلف بالضريبة عليه أن يسدد الضريبة التكميلية الموافقة عندما يقوم باكتتاب التصريح النهائي.

عندما يتعدى رقم الأعمال المحقق ثمانية ملايين دينار (8.000.000) دج، فإن الفارق بين رقم الأعمال المحقق ورقم الأعمال المصرح به يخضع للضريبة الجزائرية الوحيدة بالمعدلات الموافقة.

معدلات الضريبة

المادة 282 مكرر 4: يحدد معدل الضريبة الجزائرية الوحيدة كما يأتي:

- 5%، بالنسبة لأنشطة الإنتاج وبيع السلع؛
- 12%، بالنسبة لأنشطة الأخرى.

غير أنه تخضع لمعدل 0,5 الأنشطة الممارسة تحت النظام القانوني للمقاول الذاتي.

المطلب الثاني: اهم الضرائب والرسوم¹²

الفرع الأول: الضريبة على الدخل الإجمالي: (IRG)

المادة الأولى تؤسس ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى الضريبة على الدخل الإجمالي وتقرض هذه الضريبة على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريبة، المحدد وفقاً لأحكام المواد من 85 إلى 89 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

❖ الأشخاص الخاضعون للضريبة:

-المادة 3:

-يخضع لضريبة الدخل على كافة مداخلكم الأشخاص الذين يوجد موطن تكليفهم في الجزائر. ويخضع لضريبة الدخل على عائلاتهم من مصدر جزائري، الأشخاص الذين يوجد موطن تكليفهم خارج الجزائر.

¹² كل الضرائب والرسوم المذكورة في هذا المطلب تم أخذها من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2024

- يعتبر أن موطن التكليف موجود في الجزائر بالنسبة إلى:

أ) الأشخاص الذين يتوفر لديهم مسكن بصفتهم مالكين له، أو منتفعين به، أو مستأجرين له عندما يكون الإيجار في هذه الحالة الأخيرة قد إتفق عليه إما باتفاق وحيد، أو باتفاقات متتالية لفترة متواصلة مدتها سنة واحدة على الأقل.

ب) الأشخاص الذين لهم في الجزائر مكان إقامتهم الرئيسية أو مركز مصالحهم الأساسية.

ج) الأشخاص الذين يمارسون نشاطا مهنيا بالجزائر سواء أكانوا أجراء أم لا.

- يعتبر كذلك أن موطن تكليفهم يوجد في الجزائر، أعوان الدولة الذين يمارسون وظائفهم أو يكلفون بمهام في بلد أجنبي والذين لا يخضعون في هذا البلد لضريبة شخصية على مجموع دخلهم.

المادة 4: يخضع كذلك لضريبة الدخل سواء أكان موطن تكليفهم في الجزائر أم لا، الأشخاص من جنسية جزائرية أو أجنبية، الذين يتحصلون في الجزائر على أرباح أو مداخيل يحول فرض الضريبة عليها إلى الجزائر بمقتضى إتفاقية جبائية تم عقدها مع بلدان أخرى.

❖ الأشخاص الذين يعفون من الضريبة

المادة 5: يعفى من الضريبة على الدخل الإجمالي:

(1) الأشخاص الذين يساوي دخلهم الإجمالي السنوي الصافي أو يقل عن الحد الأدنى للإخضاع الجبائي المنصوص عليه في جدول الضريبة على الدخل الإجمالي.

(2) السفراء والأعوان الدبلوماسيون والقناصل والأعوان القنصليين من جنسية أجنبية عندما تمنح البلدان التي يمثلونها نفس الامتيازات للأعوان الدبلوماسيين والقنصليين الجزائريين

❖ تعريف الدخل الخاضع للضريبة:

المادة 9: تستحق الضريبة في كل سنة على الإيرادات أو الأرباح التي يحققها المكلف بالضريبة أو التي يتصرف فيها خلال السنة نفسها.

المادة 10: 1) يتكون الربح أو الدخل الخاضع للضريبة من فائض الناتج الإجمالي المحقق فعلا بما في ذلك قيمة الأرباح والامتيازات العينية التي تمتع بها المكلف بالضريبة على النفقات المخصصة لكسب الدخل والحفاظ عليه.

(2) يحدد الدخل الإجمالي الصافي السنوي المكون لأساس الضريبة على الدخل بجمع الأرباح أو المداخيل الصافية المبينة في المواد من 11 إلى 76، باستثناء تلك المتعلقة بالضريبة المفروضة بمعدل محرر، والأعباء المذكورة في المادة 85 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

ويتم حساب الضريبة حسب الجدول التصاعدي بالشرائح، حسب المادة 104 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2024

الجدول رقم 01: قسط الدخل الخاضع للضريبة

معدل الضريبة	قسط الدخل الخاضع للضريبة (دج)
0%	لا يتجاوز 240.000 دج
23%	من 240.001 دج إلى 480.000 دج
27%	من 480.001 دج إلى 960.000 دج
30%	من 960.001 دج إلى 1.920.000 دج
33%	من 1.920.001 دج إلى 3.840.000 دج
35%	أكثر من 3.840.000 دج

المصدر: وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2024، المادة 104 ص 35

الفرع الثاني: الضريبة على أرباح الشركات

المادة 135 تؤسس ضريبة سنوية على مجمل الأرباح أو المداخيل التي تحققها الشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين المشار إليهم في المادة 136.

وتسمى هذه الضريبة "الضريبة على أرباح الشركات".

مجال تطبيق الضريبة

المادة 136: تخضع للضريبة على أرباح الشركات:

(1) - الشركات مهما كان شكلها وغرضها، باستثناء:

أ- شركات الأشخاص وشركات المساهمة بمفهوم القانون التجاري، إلا إذا اختارت هذه الشركات الخضوع للضريبة على أرباح الشركات. وفي هذه الحالة يجب أن يرفق طلب الاختيار بالتصريح المنصوص عليه في المادة 151 ولا رجعة في هذا الاختيار مدى حياة الشركة.

ب) الشركات المدنية التي لم تتكون على شكل شركة بالأسهم، باستثناء الشركات التي اختارت الخضوع للضريبة على أرباح الشركات. وفي هذه الحالة، يجب أن يرفق طلب الاختيار بالتصريح المنصوص عليه في المادة 151. ولا رجعة في هذا الاختيار مدى حياة الشركة.

ج- هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة المكونة والمعتمدة حسب الأشكال والشروط المنصوص عليها في التشريع والتنظيم الجاري بهما العمل.¹³

حساب الضريبة

المادة 150 (1) يحدد معدل الضريبة على أرباح الشركات كما يأتي:

- 19%، بالنسبة لأنشطة إنتاج السلع؛

- 23، بالنسبة لأنشطة البناء والأشغال العمومية والري، وكذا الأنشطة السياحية والحمامات، باستثناء وكالات الأسفار؛

- 26، بالنسبة لأنشطة الأخرى¹⁴

الفرع الثالث: الرسم على القيمة المضافة (TVA):

ويرتبط الرسم بمصطلح "القيمة المضافة"، وهو الفرق بين إجمالي إنتاج واستهلاك السلع والخدمات، والتي يتم فرض الرسم عليها. يمكن إرجاع إنشاء ضريبة القيمة المضافة إلى المادة 1 من قانون ضريبة الأعمال وتخضع لأعمال الاستيراد على المبيعات والعمليات العقارية والخدمات، بخلاف النفقات الخاصة ذات الطبيعة الصناعية أو التجارية أو الحرفية، التي يتم تنفيذها بانتظام أو في بعض الأحيان في الجزائر .

¹³ المادة 136 مكرر: محدثة بموجب المادة 33 من ق.م. 2022

¹⁴ المادة 150 : معدلة بموجب المواد 16 من ق.م. 1997/14 و 15 من ق.م. 1999/ و 10 من ق.م. 2001/20 من ق.م. 2003/ و 2 من ق.م. ت / 2006 و 5 من ق.م. ت / 2008 و 7 من ق.م. ت. 2009/ و 7

ويحصل الرسم على القيمة المضافة بمعدل 19 % حسب قانون المالية لسنة 2024، كما أنه يوجد معدل مخفض قدره 9 % حسب قانون المالية لسنة 2024 يفرض على المنتوجات والمواد والأشغال والعمليات والخدمات المنصوص عليها في المادة 23 من قانون الرسوم على رقم الأعمال.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

الدراسات السابقة تلعب دوراً هاماً في إثراء البحث العلمي من خلال تقديم رؤى ومعلومات مستندة إلى تجارب وأبحاث سابقة. في هذا المبحث، سيتم استعراض أهم الدراسات والأبحاث التي تناولت موضوع النظام المحاسبي والجبائي في الجزائر، مع التركيز على النتائج والتوصيات التي توصلت إليها هذه الدراسات. سيساعد هذا الاستعراض في وضع إطار نظري قوي للدراسة الحالية وتحليل البيانات والنتائج المتحصل عليها.

المطلب الأول: الدراسات العربية:

❖ دراسة سماعيل عيسى (2019) تحت عنوان: «الانتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية على ضوء الفروقات بين النظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي الجزائري (مع دراسة حالة توضيحية)».

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على أهم الفروقات والاختلافات الموجودة بين النظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي الجزائري والتي تساعد في عملية الانتقال من النتيجة المحاسبية - المحسوبة عن طريق إجراء الفرق بين الإيرادات والأعباء - إلى النتيجة الجبائية المحددة حسب قواعد القانون الجبائي خارج إطار المحاسبة بالاعتماد على الجدول رقم 09 من الحزمة الجبائية. كما تضمنت هذه الورقة البحثية أيضاً دراسة حالة توضيحية في شكل مثال تطبيقي من أجل توضيح كيفية المعالجة المحاسبية والجبائية لأهم الفروقات والاختلافات بين الجبائية والمحاسبة حتى يمكن ضمان الانتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية. (عيسى، 2019)

❖ دراسة دراجي عيسى، قندز بن توتة (2018) تحت عنوان: "الانتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية في ظل اعتماد المعيار المحاسبي الدولي رقم 12- الضرائب على الدخل"

الهدف من هذا المقال هو دراسة الانتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الضريبية، مع التركيز على العنصر الحيوي في النظام الاقتصادي "الربح". فإن تحقيق ربح يشكل أساس فرض الضرائب على الشركات. تهتم الإدارة الضريبية بشكل خاص بالنتيجة والإيرادات التي تنشأ عن محاسبة الشركات، حيث تقوم بتعديلات إضافية خارج المحاسبة باستخدام إقرار يُسمى "الحزمة الضريبية". ففي الواقع، ليست جميع المنتجات المحاسبية خاضعة للضرائب، والمصروفات القابلة للاستقطاع هي تلك المسموح بها للاستقطاع لتحديد النتيجة الضريبية. تُسمح القواعد الضريبية بتحديد ما إذا كان مصروف مؤهل للاستقطاع كلياً أو جزئياً، مما يؤدي إلى النتيجة الضريبية التي لا تختلف عن النتيجة المحاسبية إلا بتعديل أو تصحيح. (عيسى & توتة، 2018)

❖ وحيد بليدية، 2021، تحت عنوان: "المعالجة الجبائية للأعباء للانتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية"

الدراسة تتناول النظام الجبائي الجزائري وتحديد الضرائب والرسوم المشكلة له، بالإضافة إلى فهم كيفية المعالجة الجبائية للأعباء للانتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية. تتكون الدراسة من أربعة محاور رئيسية: عرض النظام الجبائي، تحليل الضرائب والرسوم، دراسة المعالجة الجبائية للأعباء، وشرح كيفية الانتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية. النتيجة الجبائية تعتمد على النتيجة المحاسبية، حيث يقدم جدول جبائي مفصل شرحاً لمراحل تحديدها، مما يجعل الدراسة مفيدة لفهم الجوانب الجبائية والمحاسبية للأعمال في السياق الجزائري. (بليدية، 2021)

❖ دراسة رضوان موجاري (2020) تحت عنوان "آليات الانتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية في ظل التشريع الجبائي الجزائري دراسة حالة مؤسسة ميناء تنس، دورة 2018"

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح الأسباب التي تؤدي إلى التباين بين النتيجة المحاسبية والنتيجة الجبائية في الجزائر، من خلال توضيح الإجراءات المعتمدة للانتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية. وتوصلت الدراسة إلى أن اختلاف طرق التقييم والإدراج، بالإضافة إلى ميل المحاسبة لتسجيل المصاريف غير المرتبطة بالاستغلال بشكل مبالغ فيه، واستبعاد هذه المصاريف من التشريعات الجبائية، يسهم في تفاوت النتيجة الجبائية عن النتيجة المحاسبية.

❖ دراسة قطيب عبد القادر، عنيشل عبد الله، 2023 تحت عنوان "دراسة وتحليل الفروقات بين النتيجة المحاسبية والنتيجة الجبائية"

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة وتحليل أهم الفروقات بين النتيجة المحاسبية والنتيجة الجبائية، وفهم القوانين والتشريعات التي تساهم في تقليص الفجوة بين النتيجتين. تم التركيز على المفاهيم المرتبطة بالنتيجة المحاسبية والجبائية، واستندت الدراسة إلى تحليل نتائج مؤسستين لفترة 05 سنوات.

وتوصلت الدراسة إلى أن أهم أسباب الفروقات تتمثل في العوامل الواجب ضمها في الربح الخاضع للضريبة وعدم الالتزام بالتطبيق القانوني لإدخال بعض الإيرادات غير التشغيلية واستبعاد المصاريف على الضرائب. بالإضافة إلى ذلك، تم تحديد أن العديد من التخصيصات الواجب إعطاؤها لم تؤخذ في الاعتبار بشكل كافٍ، مما يؤدي إلى استبعاد قواعد السنوات المقبلة من الإضافة إلى الضرائب. (قطيب عبد القادر، عنيشل عبد الله، 2023)

المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية والقيمة المضافة لدراستنا

الفرع الأول: الدراسات باللغة الأجنبية

- دراسة HANANE MYLISSA وHAMMOUDI DHYA (2019) تحت عنوان:

Le passage du résultat comptable au Résultat fiscal

تهدف الدراسة إلى فهم كيفية الانتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الضريبية من خلال استكشاف الفروق بينهما. تستند النتيجة الضريبية، التي تحدد الضريبة المستحقة، إلى النتيجة المحاسبية ولكنها تتطلب تعديلات لتأخذ في الاعتبار القواعد الضريبية المحددة. تشمل هذه التعديلات إعادة الدمج (العناصر التي يجب إضافتها إلى النتيجة المحاسبية) والخصومات (العناصر التي يجب خصمها من النتيجة المحاسبية). الاستنتاج الرئيسي هو أنه على الرغم من أن المحاسبة والضرائب مستقلتان ومتكاملتان، إلا أنهما تخدمان أهدافاً مختلفة. تعتمد الضرائب على المحاسبة كمادة أولية، لكنها تطبق قواعدها الخاصة لحساب النتيجة الضريبية (HANANE, 2019).

❖ دراسة AHSTAL Tieleli ، ZIDANE LAMIA ، 2020، تحت عنوان:

Le passage du résultat comptable au résultat fiscal Cas d'une ETB/TCE

تهدف هذه الدراسة إلى فهم كيفية الانتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الضريبية من خلال استكشاف الفروق بينهما. تستند النتيجة الضريبية، التي تحدد الضريبة المستحقة، إلى النتيجة المحاسبية ولكنها تتطلب تعديلات لتأخذ في الاعتبار القواعد الضريبية المحددة. تشمل هذه التعديلات إعادة الدمج (العناصر التي يجب إضافتها إلى النتيجة المحاسبية) والخصومات (العناصر التي يجب خصمها من النتيجة المحاسبية). اتبع هذا البحث منهج دراسة حالة على مستوى مؤسسة البناء والأشغال. استخلصت هذه الدراسة أنه لا يمكن ممارسة الجباية دون ممارسة المحاسبة، لأنهما تتغذيان من بعضهما البعض، حيث أن المحاسبة تؤثر بشكل كبير على الضرائب، رغم أن القانون المحاسبي يظل مجالاً مستقلاً، لكن المحاسبة لا يمكنها تجاهل الواقع الضريبي.

تشكل النتيجة المحاسبية، بعد إجراء التعديلات خارج المحاسبة (الأعباء والتخفيضات)، قاعدة لتحديد النتيجة الضريبية. وبالتالي، يمكن القول إن النتيجة المحاسبية هي نقطة البداية للنتيجة الضريبية. (Zidane & Tileli, 2020)

❖ دراسة BOUAZZA ABDELKADER ، 2014 تحت عنوان "

L'incidence Fiscale Sur Le Résultat De L'entreprise à Travers Le Code Fiscal Algérien

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أحد المواضيع الضريبية من خلال تحديد المعالجة الضريبية لنتائج الشركات والانتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الضريبية وفقاً للقانون الضريبي الجزائري. في هذا الصدد، نحاول تحديد مفهوم نتيجة الشركة وآليات حسابها، والتمييز بين النتيجة المحاسبية والنتيجة الضريبية وفقاً للقواعد المحاسبية والضريبية المختلفة المحددة لكل منهما. ثم، بتحليل قواعد الانتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الضريبية، بهدف تحليل وتكييف القواعد الضريبية التي تحكم المعالجة الضريبية لنتيجة الشركة وفقاً للقانون الضريبي الجزائري (Bouazza, 2017).

❖ دراسة BRAHIM Bourenane ،Mohamed Mebarki ،2017، تحت عنوان:

La Convergence entre La Comptabilité selon SCF et La Fiscalité (Amortissement et Pertes de Valeur) Cas de la Direction Maintenance Laghouat

هدف الدراسة هو فهم وتحليل كيفية الانتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية، مع التركيز على تحقيق الفوائد القصوى وتلبية جميع المتطلبات المتعلقة بالضرائب والمحاسبة. يهدف البحث أيضاً إلى استكشاف وتحليل المشاكل والتحديات التي قد تواجه هذا الانتقال، بما في ذلك مشاكل التقارب بين النظام المحاسبي المالي ومتطلبات النظام الضريبي الجزائري. تهدف الدراسة إلى تحديد العوامل التي يجب مراعاتها لضمان أن الانتقال يتم بطريقة تحقق الفوائد القصوى للشركة وتلبية جميع المتطلبات القانونية والضريبية.

كامل اوصت الدراسة على وجوب المشرع المحاسبي الجزائري أن يأخذ في الاعتبار تحقيق هدف الوصول إلى نظام يسهل التقارب بين احتياجات المحاسبة والضرائب (Mebarki & Bourenane, 2017).

❖ دراسة Belabes yasmine ، TOUAHRIA Karim ،2019 تحت عنوان:

Le passage du résultat comptable au résultat fiscal : cas de la société EDL PNEUS BEJAIA

هذا العمل يستكشف عملية الانتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية، مسلطاً الضوء على التباين والتقارب بين المحاسبة والضرائب. تسجل المحاسبة، كنظام معلوماتي، تدفقات الأنشطة الاقتصادية وفقاً

لمبادئ محددة، بينما تفرض الضرائب تحصيلات إجبارية على الأفراد والشركات والممتلكات. على الرغم من استقلالهما، فإن هذين المجالين مترابطين، حيث تؤثر الضرائب على المحاسبة والعكس بالعكس.

كشفت الدراسة الحالية التي أجريت في شركة EDL PNEUS عن أهمية المحاسبة بالنسبة للضرائب والعكس صحيح. يتم استنتاج النتيجة الجبائية من النتيجة المحاسبية ولكن تتعرض لتعديلات غير محاسبية. هذه التعديلات، مثل إعادة الإدماج والخصومات، ضرورية لضمان التوافق مع القواعد المحاسبية والضريبية على حد سواء.

في الختام، المحاسبة والضرائب متكاملتان، وفهماهما بشكل جيد أمر بالغ الأهمية لضمان العمل السليم والامتثال الضريبي للشركات. كما قدم هذا العمل لنا فرصة لاكتساب تجربة في الحياة المهنية وتطبيق معارفنا النظرية في سياق عملي (Yasmine & Cherif, 2019).

الفرع الثاني: ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة

1- عرض الانتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية لعام 2023: على عكس الدراسات السابقة التي غالبًا ما تعتمد على بيانات أقدم، تعتمد دراستنا على بيانات حديثة جدًا من عام 2023، مما يوفر نظرة حديثة وذات صلة بالممارسات المحاسبية والجبائية في الجزائر.

2- المقارنة بين قطاعين مختلفين:

قمنا بمقارنة الانتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية بين شركتين تعملان في قطاعين مختلفين: صيدلية وشركة استيراد وتصدير. هذه المقارنة بين القطاعات المختلفة فريدة من نوعها وتسلط الضوء على الفروقات المحددة. في كل مرحلة من مراحل تحليلنا، قمنا بتلخيص الفروقات بين هذين النوعين من الشركات، مما يوفر فهماً أعمق وأكثر تفصيلاً.

3- تحديث الإطار النظري

بالاعتماد على النظام الجبائي الجزائري المحدث لعام 2024، تدمج دراستنا أحدث التعديلات والإصلاحات الجبائية. وهذا يضمن أن تحليلاتنا وتوصياتنا تستند إلى القواعد الجبائية الأكثر حداثة، مما يوفر أهمية متزايدة وفائدة عملية للمهنيين في هذا المجال.

4- دمج المؤشرات المالية لتحليل أكثر مصداقية

رغم أن دراستنا تركز بشكل أساسي على المحاسبة، إلا أننا أضفنا بعدًا آخر من خلال حساب مختلف المؤشرات المالية من جدول حسابات النتائج والميزانية. هذه المقاربة الكمية تعزز مصداقية بياناتنا وتمكن من تقييم الأداء المالي للشركات المدروسة بشكل أفضل. كما توفر هذه الرؤية منظورًا أكثر شمولاً يتجاوز التعديلات المحاسبية والجبائية البسيطة.

خلاصة الفصل

النتائج المحاسبية والجبائية تعتبر مؤشرات مهمة لحالة صحة الأعمال والإدارة المالية للمؤسسة. النتيجة المحاسبية تعكس الربح أو الخسارة المحققة خلال فترة معينة، بينما النتائج الجبائية تحدد المبالغ التي يجب دفعها للسلطات الضريبية. يعتمد النجاح المستقبلي للمؤسسة على فهم دقيق لهذه النتائج واتخاذ الإجراءات اللازمة بناءً على التحليل. يمكن من خلال تقييم الأداء المالي والجبائي تحديد النقاط القوية والضعيفة للشركة، وتطوير استراتيجيات للنمو المستقبلي وتحسين الكفاءة التشغيلية. تلعب النتائج المحاسبية والجبائية دوراً حاسماً في جذب المستثمرين والمساهمين، حيث يعتمدون عليها لاتخاذ قرارات استثمارية مدروسة وتقييم مدى جاذبية الشركة كفرصة استثمارية. على الرغم من أهمية هذه النتائج، يجب مراعاة العوامل الإضافية مثل السياسات الضريبية المحلية والدولية، والتغيرات في اللوائح المحاسبية والجبائية، وتأثيرات الظروف الاقتصادية على النتائج المالية

الفصل الثاني: الانتقال من

النتيجة المحاسبية للنتيجة

الجبائية لمؤسستين

تمهيد:

الانتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية يتضمن تعديل النتيجة الصافية للمؤسسة وفقاً للمعايير الضريبية. في حالة المؤسسة الأولى، يتم إضافة الاستردادات مثل المخصصات غير القابلة للخصم والضرائب غير المستحقة، ثم طرح التخفيضات مثل الإعفاءات الضريبية، للوصول إلى النتيجة الجبائية. المؤسسة الثانية قد تواجه سيناريو مختلفاً بناءً على نوعية وتفاصيل منتوجاتها وعبائها. الفروقات يمكن أن تنشأ بسبب اختلافات في الاعتراف بالإيرادات والمصروفات لأغراض محاسبية وضريبية، مما يؤدي إلى تعديل النتيجة النهائية لتحديد الالتزام الضريبي الفعلي لكل مؤسسة. بذلك، الانتقال يتطلب مراجعة دقيقة للبيانات المالية وفقاً للتشريعات الضريبية لضمان الامتثال وتحديد الربح الخاضع للضريبة بدقة. وعليه سنتطرق في هذا الفصل إلى الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية الجبائية من خلال دراسة حالة لمؤسستين مختلفتين وعليه قسمنا هذا الفصل إلى:

- **المبحث الأول: منهجية الدراسة وأدواتها**
- **المبحث الثاني: الإجراءات الأولية المتعلقة بالنتيجة الجبائية**
- **المبحث الثالث: دراسة حالة لمؤسستين مختلفتين**

المبحث الأول: منهجية الدراسة وأدواتها

في هذا القسم، نصف المنهجية المعتمدة للدراسة وتوضيح مختلف الادوات المستخدمة لجمع المعلومات حول الاجراءات والمراحل لتحديد النتيجة الجبائية

المطلب الأول: منهج دراسة حالة المستعمل (المحمودي، 2019)

يعد من الضروري تقديم نظرة عن المنهج المتبع في جمع البيانات اللازمة لتحقيق أهداف الدراسة. يعرف المنهج الوصفي بأنه: طريقة لوصف الموضوع المراد دراسته من خلال منهجية علمية صحيحة وتصوير النتائج التي يتم التوصل إليها على أشكال رقمية معبرة يمكن تفسيرها.

الفرع الأول: تعريف المنهج الوصفي

يستخدم المنهج الوصفي في دراسة معظم الظواهر، فالوصف العلمي للظواهر ضرورة لا مناص منها قبل قيام الباحث بالتعمق في تحليل الظواهر والحصول على تقديرات دقيقة لحدوثها والتعرف على طبيعة علاقاتها. وتتخذ الدراسات الوصفية أساليب وأنماط مختلفة، ومن أبرز هذه الأساليب المستخدمة للبحوث الوصفية نجد أسلوب دراسة الحالة وهو المستعمل في دراستنا

ويعرف أسلوب دراسة الحالة بأنه:

المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأي وحدة، سواء كانت فرداً، أو مؤسسة، أو نظاماً اجتماعياً، وذلك بقصد الوصول إلى تعليمات متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها عن الوحدات المتشابهة

مما سبق من التعريفات يتضح الآتي:

✓ يهتم أسلوب دراسة الحالة بدراسة حالة واحدة قائمة مثل دراسة فرد أو أسرة أو شركة أو مدرسة.

✓ تجمع البيانات عن الوضع الحالي للحالة المدروسة وكذلك عن ماضيها وعلاقاتها من أجل فهم أعمق وأفضل للمجتمع الذي تمثله.

الفرع الثاني: استخداماته:

يستخدم أسلوب دراسة الحالة في الحالات التالية:

1- عند الرغبة في دراسة المواقف المختلفة للوحدة دراسة تفصيلية في مجالها الاجتماعي أو الثقافي أي كل محتويات الثقافة من عادات وتقاليد وقيم وأفكار إضافة للمكونات المادية للثقافة.

2- حين يريد الباحث معرفة التطور التاريخي للوحدة المدروسة.

- 3- قد يستخدم أسلوب دراسة الحالة كأسلوب مكمل لأسلوب آخر إذا احتاج الباحث استيضاح جانب معين من جوانب بحثه أو تفسير نتائج معينة بصورة مستفيضة. وتستخدم دراسة الحالة ف كثير من الأحوال كمكمل للدراسات المسحية، ومع أن مثل هذا الأسلوب يؤدي إلى كشف الكثير من الحقائق والمعلومات الدقيقة عن الحالة المدروسة، إلا في حالة أن يتم التوصل إلى نفس النتائج من عدد كاف من الحالات المماثلة ومن نفس المجتمع فعندئذ يمكن تعميم النتائج على باقي أفراد المجتمع .
- 4- جمع بيانات لفهم شخصية الفرد الذي يعاني من مشكلة اجتماعية أو نفسية ما بغية معرفة الظروف التي ظهرت فيه ا المشكلة قيد البحث.
- 5- دراسة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، ومن أمثلة ذلك الدراسات التي تهتم بالأسرة وظروف العمل ومستوى الأجور ونفقات المعيشة والبطالة وغير ذلك.

الفرع الثالث: أدوات أسلوب دراسة الحالة:

يتم جمع البيانات ف مثل هذا الأسلوب بوسائل وأدوات متعددة منها:

1- المقابلة الشخصية.

2- الاستبيان.

3- الوثائق، والمنشورات

المطلب الثاني: أدوات الدراسة المستخدمة ومجتمع الدراسة

الفرع الأول: المقابلة:

أولاً: تعريف المقابلة:

وتعرف المقابلة بأنها: محادثة أو حوار موجه بين الباحث من جهة، وشخص أو أشخاص آخرين من جهة أخرى، بغرض الوصول إلى معلومات تعكس حقائق أو مواقف محددة، يحتاج الباحث الوصول إليها، بضوء أهداف بحثه. من خلال التعريفات السابقة يتضح الآتي:

- المقابلة هي معلومات شفوية يقدمها المبحوث، من خلال لقاء يتم بينه وبين الباحث أو من ينوب عنه.
- يقوم الباحث في المقابلة بطرح مجموعة من الأسئلة على المبحوثين وتسجيل والإجابات على الاستمارات المخصصة لذلك.

• تكون أسئلة المقابلة إما مفتوحة أو ما تسمى بالمقابلة الحرة أو مقابلة مغلقة

ثانيا: منهجية المقابلة خلال الدراسة:

لفهم عملية الانتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية بالتفصيل، اخترنا نهجاً نوعياً من خلال إجراء مقابلة حرة مع المحاسب الرئيسي في مكتب الخبير المحاسبي. هذا الأسلوب سمح لنا بالحصول على معلومات مفصلة حول الممارسات المحاسبية والضريبية المستخدمة في الإدارة اليومية للشركات.

ثالثا: المعلومات التي تم جمعها خلال المقابلة:

ثالثا: مجتمع الدراسة

لقد اخترنا شركتين مختلفتا القطاع والطابع القانوني لدراستنا حول الانتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية. الشركة الأولى، وهي صيدلية بعين تموشنت، تعمل منذ عام 2013. وهي مؤسسة فردية وتوظف 14 موظفا. الشركة الثانية هي شركة EURL متخصصة في الاستيراد والتصدير، تأسست في المالح منذ عام 2010.

اخترنا هاتين الشركتين من أجل مقارنة وتحليل عمليات الانتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الضريبية في سياقات مختلفة. يوفر الاختلاف في القطاع وطالعهما القانوني وموقعهم الجغرافي منظورا غنيا لدراستنا. علاوة على ذلك، يوفر حجم وتعقيد عملياتهما بيانات مفيدة لتقييم التحديات والفرص المرتبطة بهذا التحول

الفرع الثاني: الوثائق، والمنشورات

بالإضافة إلى المقابلة الحرة، قمنا أيضا بجمع مجموعة متنوعة من السجلات المحاسبية والضريبية حول الشركتين التي تمت دراستهما، بما في ذلك:

1. الميزانيات وجدول حسابات النتائج للسنوات المالية السابقة.
2. الجدول 09 الخاص بتحديد النتيجة الجبائية في كلتا المؤسستين
3. الجدول رقم 07 المتعلق بالأصول المتنازل عليها (فائض أو خسائر القيمة)

المبحث الثاني: تحديد النتيجة المحاسبية – الإجراءات الأولية لتحديد النتيجة الجبائية

من أجل تحديد الربح الخاضع للضريبة وجب على المؤسسة المطابقة بين القواعد المحاسبية والقواعد الجبائية وضبط كل التصحيحات اللازمة حسب ما تنص عليه القوانين والتشريعات الجبائية.

المطلب الأول: حساب النتيجة المحاسبية من خلال الميزانية للمؤسستين

حسب المادة 28 من النظام المحاسبي المالي تعرف النتيجة المحاسبية بأنها: "تساوي النتيجة الصافية للسنة المالية الفارق بين مجموع النواتج ومجموع الأعباء لتلك السنة المالية، ويكون هذا الفارق مطابقاً لتغير الأموال الخاصة بين بداية السنة المالية ونهايتها، ما عدا العمليات التي تؤثر مباشرة على مبلغ رؤوس الأموال الخاصة وال تؤثر على الأعباء أو النواتج، و نحصل على النتيجة المحاسبية للمؤسسة محل الدراسة انطلاقاً من جدول حساب نتائج أو ميزانية المؤسسة، و قد تحصلنا على الوثائق المحاسبية التي تساعدنا على كيفية حساب النتيجة المحاسبية. وهي كالتالي:

الفرع الأول: حساب النتيجة المحاسبية من خلال الميزانية لمؤسسة الاستيراد والتصدير

المؤسسة (1) هي مؤسسه ذات الشخص الوحيد وذات المسؤوليه محدوده وهي مؤسسة مكونة من شخص واحد، يحدد رأسمالها الاجتماعي بحرية من طرف الشريك في القانون الأساسي للمؤسسة، تكون الأملاك الشخصية لمستحدث المؤسسة منفصلة عن أملاك مؤسسته ولا يلتزم إثر ذلك بديون المؤسسة إلا في حدود الرأسمال الاجتماعي. القيد في السجل التجاري يكسب المؤسسة الشخصية المعنوية وصفة التاجر لمسيرها. وهي تعتبر احدى انواع المؤسسات التجارية التي ينص عليها القانون التجاري تأسست في 2010/ 04/04 ورقم السجل التجاري هو 46/00_0842571B10 والرقم الجبائي 001046149002645. حسب ما ورد في نص القانون الاساسي تنشط المؤسسة في النشاط التجاري في مجال الاستيراد لحساب النتيجة المحاسبية للمؤسسة، نتبع الخطوات الموضحة في الجزء النظري، بدءاً من قائمة المركز المالي، وهي الميزانية أو قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج). قبل القيام بحساب النتيجة المحاسبية نقوم بعرض الميزانية من جانب الأصول والخصوم.

1- الميزانية المحاسبية للمؤسسة الأولى من جانب الأصول:

الجدول رقم 2: الميزانية المحاسبية (الأصول) للمؤسسة الأولى للاستيراد والتصدير (السنة المالية المقفلة
2023/12/31)

2023	الأصول
	أصول غير جارية
	تثبيات عينية أخرى
	الأراضي
	البنيات
15025067.00	المعدات والأدوات
4 344588.00	معدات النقل
97 691 950 .00	Instal gles–Agenct
-	الاستثمارات الجارية
2 610 000.00	التسبيقات
-	الضمانات
725 400.00	القروض
120397005	اجمالي الأصول غير جارية
	أصول جارية
336804927.00	المخزونات الجارية
-	المنتجات المخزنة
-	التسبيقات
21290014.00	ضرائب ورسوم
72298472.00	الزيائن
41143338.00	المدينون الاخرون
82813484.00	البنك
11874352.00	خزينة الأصول
566224587.00	مجموع الأصول جارية
686621592.00	مجموع الأصول

المصدر: من وثائق المؤسسة (الملحق 01)

2- الميزانية المحاسبية للمؤسسة من جانب الخصوم:

الجدول رقم 3: الميزانية المحاسبية (الخصوم) للمؤسسة الأولى للاستيراد والتصدير (السنة المالية المقلدة 2023/12/31)

2023	الخصوم
59,668,942	رؤس الأموال الخاصة
50000000	راس المال الاجتماعي
-	ترحيل من جديد (دائن)
-	ترحيل من جديد (مدين)
50000	الاحتياطيات
9618942	النتيجة الصافية
-	الخصوم الغير جارية
-	قروض وديون مالية
-	ديون أخرى
-	ديون أخرى غير جارية
626952650	الخصوم الجارية
116299298	الموردون والحسابات المرتبطة بها
1937179	القروض
508716173	ديون أخرى
686621592.00	مجموع الخصوم

المصدر: من اعداد الطالبين استنادا لوثائق المؤسسة (الملحق 02)

3- حساب النتيجة المحاسبية للمؤسسة من خلال الميزانية:

بعد إظهار الميزانية من جانبيها الأصول والخصوم نحصل على نتيجة المحاسبية للمؤسسة الأولى لسنة 2023 عن طريق طرح مجموع الخصوم من مجموع الأصول أي:

$$\text{النتيجة المحاسبية} = \text{مجموع الأصول} - \text{مجموع الخصوم}$$

لتحديد النتيجة المحاسبية للمؤسسة من الجدول المرفق، نقوم بحساب الفرق بين إجمالي الأصول وإجمالي الخصوم. بناءً على الجدول:

❖ الأصول:

الأصول غير الجارية: 103,400,109.00

الأصول الجارية: 566,224,587.00

مجموع الأصول: 686,621,592.00 (الأصول الجارية + الأصول الغير الجارية)

❖ الخصوم:

• الخصوم الجارية: 626952650

• رأس المال الاجتماعي: 50000000

• الاحتياطات: 50000

مجموع الخصوم: الرأسمال الاجتماعي + الخصوم الجارية + الاحتياطات = 677002650

النتيجة المحاسبية: الأصول - الخصوم = 686,621,592 - 677002650 = 9 618 942

هذا يعني أن النتيجة المحاسبية للميزانية المقدمة تساوي 9 618 942، وهو ما يعني أن الأصول أكبر من الخصوم إذن يوجد ربح

الفرع الثاني: حساب النتيجة المحاسبية من خلال الميزانية للمؤسسة الثانية (الصيدلية)

المؤسسة (2) هي مؤسسه فردية وهي تدخل ضمن المؤسسات المملوكة للأفراد أو للأسر المعيشية التي لا تشكل كيانات قانونية مستقلة عن مالكيها، ولا يتوفر لديها حسابات كاملة تتيح فصلا ماليا بين الأنشطة الانتاجية للمؤسسة والأنشطة الأخرى التي يقوم بها مالك للمؤسسة أو مالكوها. بدأت هذه الصيدلية نشاطها 2013/05/13 ورقم السجل التجاري هو 46-00-4230000A09 والرقم الجبائي. 185460102674123

1- الميزانية المحاسبية للمؤسسة الثانية من جانب الأصول:

الجدول رقم 4: الميزانية المحاسبية (الأصول) للمؤسسة الثانية ' الصيدلية ' (السنة المالية المقفلة
(2023/12/31)

2010	الأصول
	أصول غير جارية
	تثبيتات عينية أخرى
	الأراضي
15000000.00	البنيات
11727627.00	الأصول المادية الأخرى
	المعدات و الأدوات
	معدات النقل
	الاستثمارات الجارية
	التسبيقات
	الضمانات
	القروض
26727627	اجمالي الأصول غير جارية
	أصول جارية
159518594.00	المخزونات الجارية
-	المنتجات المخزنة
-	التسبيقات
374862.00	ضرائب ورسوم
6256815.00	الزبائن
283378.00	المدينون الآخرون
	البنك
43163407	خزينة الأصول
209597056	مجموع الأصول غير جارية
236324683	مجموع الأصول

المصدر: من وثائق المؤسسة (الملحق 05)

2-الميزانية المحاسبية للمؤسسة 2 من جانب الخصوم :

الجدول رقم 5: الميزانية المحاسبية (الخصوم) للمؤسسة الثنية الصيدلانية (السنة المالية المقفلة
(2023/12/31)

2010	الخصوم
38354630	رؤس الأموال الخاصة
27431563.00	راس المال الصادر
-	الترحيل من جديد (دائن)
-	الترحيل من جديد (مدين)
	العلاوات والاحتياطات
10923067.00	النتيجة الصافية
6445790	الخصوم الغير جارية
6445790	قروض وديون مالية
-	ديون أخرى
-	ديون أخرى غير جارية
191524263.00	الخصوم الجارية
189444977	الموردون والحسابات الملحقة
1859891	القروض
219395	ديون أخرى
	خزينة الخصوم
236324683	مجموع الخصوم

المصدر: من وثائق المؤسسة (الملحق 06)

بعد اظهار الميزانية من جانبيها الأصول والخصوم نحصل على نتيجة المحاسبية للمؤسسة الأولى لسنة 2023 عن طريق طرح مجموع ا خصوم من مجموع الأصول أي:

$$\text{النتيجة المحاسبية} = \text{مجموع الأصول} - \text{مجموع الخصوم}$$

لحساب النتيجة المحاسبية باستخدام جدول الميزانية المعطى، يجب علينا اتباع الخطوات التالية:

1. حساب إجمالي الأصول:

○ الأصول غير الجارية: 26,727,627

○ الأصول الجارية: 209,597,056

○ مجموع الأصول = الأصول غير الجارية + الأصول الجارية = 26,727,627 +

236,324,683 = 209,597,056

2. حساب إجمالي الخصوم:

3. حساب النتيجة المحاسبية (الربح أو الخسارة):

رأس المال الصادر + الخصوم الغير الجارية + الخصوم الجارية =

225401616 = 191524263 + 6445790 + 27431563.00

لحساب النتيجة الصافية نقوم بالعملية التالية:

مجموع الأصول - مجموع الخصوم = 225401616 - 236,324,683 =

○ النتيجة الصافية = 10,923,067

النتيجة المحاسبية

النتيجة المحاسبية هي النتيجة الصافية التي تمثل الربح أو الخسارة للسنة المالية. وفقاً للميزانية، النتيجة الصافية هي 10,923,067، وهذا يشير إلى أن الشركة حققت ربحاً صافياً بقيمة 10,923,067 خلال السنة المالية.

باختصار، النتيجة المحاسبية تعكس الأداء المالي للشركة وتوضح مقدار الربح المحقق بعد تغطية جميع النفقات والتكاليف

الفرع الثالث: مقارنة النتائج المحاسبية

1- معلومات عامة:

❖ الصيدلية:

• نتيجة محاسبية إيجابية بلغت 10,923,067.00 لعام 2023

- الأصول المتداولة تهيمن على إجمالي الأصول، مما يعكس طبيعة العمل في تجارة التجزئة مع إدارة المخزون والسيولة المهمة.

❖ شركة الاستيراد والتصدير:

- نتيجة محاسبية إيجابية بلغت 9618942 لعام 2023.
- الأصول المتداولة تهيمن أيضاً، مما يشير إلى أهمية المخزون والذمم المدينة في التجارة الدولية.

2- هيكل الأصول والخصوم:

• الصيدلية:

- الأصول والخصوم متوازنة نسبياً مع نسبة كبيرة من الخصوم المتداولة (ديون الموردين، القروض قصيرة الأجل).
- الأموال الخاصة والاحتياطيات تشير إلى استقرار مالي معتدل.

• شركة الاستيراد والتصدير:

- أصول وخصوم إجمالية أكبر بكثير، مع أغلبية من الخصوم المتداولة.
- أموال خاصة كبيرة، مما يشير إلى رأس مال جيد للشركة.

3- حدود المقارنة

❖ الاختلافات في القطاعات:

- طبيعة العمليات: تجارة التجزئة مقابل التجارة الدولية.
- التنظيمات: تنظيمات صارمة للأدوية مقارنة بالتنظيمات الخاصة بالاستيراد والتصدير..

❖ حجم العمليات: شركة الاستيراد والتصدير لديها عمليات أكبر.

❖ هيكل الأصول والخصوم:

- تركيب الأصول: اختلافات في نسب الأصول المتداولة وغير المتداولة.
- طبيعة الخصوم: تباين في أنواع الديون والأموال الخاصة.

❖ منهجيات المحاسبة:

- الممارسات المحاسبية: اختلافات محتملة في الأساليب المحاسبية.
- المعايير المحاسبية: تغيرات في المعايير بين القطاعات.

المقارنة بين الصيدلية وشركة الاستيراد والتصدير تُظهر نتائج محاسبية إيجابية لكلا الشركتين، مما يعكس إدارة مالية سليمة. ومع ذلك، فإن الاختلافات القطاعية، والهيكلية تحد من القابلية المباشرة للمقارنة. لتحليل أكثر شمولاً، يجب استخدام النسب المالية القياسية، وإجراء تحليلات نوعية إضافية لتقييم الأداء والتحديات الخاصة بكل شركة.

المطلب الثاني: تحديد النتيجة المحاسبية من خلال جدول حسابات النتائج:

يجب الإشارة إلى أن النموذج المقدم من طرف المكلف إلى الإدارة الجبائية أثناء التصريح بالحصيلة الجبائية يختلف عن النموذج المستخدم أثناء إعداد القوائم المالية طبقاً للقوانين المحاسبية، لا سيما النموذج المذكور في القرار الوزاري المؤرخ 26 مايو 2008 الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها. على الرغم من أن كلا النموذجين يهدفان إلى تحديد النتيجة المحاسبية للمؤسسة، إلا أن الفرق بينهما يكمن في أن نموذج جدول حساب النتائج الذي يتضمنه الحصيلة الجبائية يكون أكثر تفصيلاً وتوضيحاً، خاصة فيما يتعلق باستهلاكات السنة والنتيجة العملية. الهدف من ذلك هو تسهيل المهام الرقابية لأعوان الجبائية. لذا ارتأينا اغتنام فرصة إدراجه في هذه المذكرة لإعطاء صورة واضحة.

الفرع الأول: المؤسسة الأولى

والجدول التالي يوضح نموذج جدول حسابات النتائج المؤسسة الاستيراد والتصدير في تصريحها السنوي بالحصيلة الجبائية،

1- خطوات تحديد النتيجة المحاسبية من خلال قائمة الدخل

❖ يمكن حساب النتيجة المحاسبية للمؤسسة من جدول النتائج باتباع الخطوات التالية:

❖ القيمة المضافة للاستغلال: تمثل الفارق بين إنتاج السنة المالية واستهلاك السنة المالية.

$$457956821-418115693= \boxed{39841128}$$

❖ إجمالي فائض الاستغلال: وهو القيمة المضافة للاستغلال مطروح منها أعباء المستخدمين ح/ 82 والضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة ح/ 85.

$$39841128-1446166=6885819= \boxed{31509143}$$

❖ النتيجة العملياتية: وهي إجمالي فائض الاستغلال مضافاً إليه ح/ 74 (المنتجات العملياتية الأخرى)، مطروح منه ح/ 84 (الأعباء العملياتية الأخرى) وكذلك مطروح منه ح/ 82 (مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة)، مضافاً إليه ح/ 72 (استرجاع خسائر القيمة والمؤونات)

$$31509143-17445738= \boxed{14063405}$$

❖ النتيجة المالية: وهي الفرق بين ح/ 78 (المنتجات المالية) و ح/ 88 (الأعباء المالية).

$$794397-3973428= \boxed{-3179031}$$

❖ النتيجة العادية قبل الضرائب: وهي مجموع كل من النتيجة العملياتية والنتيجة المالية.

$$14063405+(-3179031)= \boxed{10884374}$$

❖ النتيجة الصافية للأنشطة العادية: وتساوي النتيجة العادية قبل الضريبة مطروحاً منها الضريبة

$$10884374-1265432= \boxed{9618942}$$

❖ النتيجة غير العادية: وهي الفرق بين منتجات غير عادية ح/ 77 وأعباء غير عادية ح/ 88.

في هذه الحالة لا يوجد نتيجة غير عادية

❖ صافي نتيجة السنة المالية: وهي مجموع النتيجة الصافية للأنشطة العادية والنتيجة غير العادية.

$$\boxed{\text{صافي النتيجة السنة المالية} = 9618942 \text{ دج}}$$

2- جدول حسابات النتائج للمؤسسة الأولى لسنة 2023:

الجدول رقم 6: قائمة الدخل للمؤسسة الاستيراد والتصدير (السنة المالية المقفلة 2023/12/31)

البيان	مدین	دائن
رقم الأعمال تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال		457956821.00
1- إنتاج السنة المالية		457956821.00
المشتريات المستهلكة	400932919.00	
المادة الأولية	12272600.00	
الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى	915966.00	
استهلاكات أخرى	1110877.00	
الإيجارات	960000.00	
اعمال الصيانة	275000.00	
أجور الوسطاء والأتعاب	147110.00	
الاشهارات	23440.00	
النقل	86400.00	
خدمات أخرى	1391381.00	
التسبيقات والضمانات		
2- استهلاك السنة المالية	418115693.00	
3- القيمة المضافة للاستغلال (2-1)		39841128.00
أعباء المستخدمين	1446166.00	
الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة	6885819.00	
4- الفائض الإجمالي للاستغلال		31509143.00
المنتجات العملية الأخرى		
الأعباء العملية الأخرى		
المخصصات للاهتلاكات والمؤونات	17445738.00	
استئناف عن خسائر القيمة والمؤونات		
5- النتيجة العملية		14063405.00
المنتوجات المالية		
الأعباء المالية	3973428.00	
6- النتيجة المالية		3179031.00-
7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)		10884374.00
العناصر غير العادية - المنتوجات		

		العناصر غير العادية - الأعباء
		8- النتيجة الغير العادية
	1265432.00	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
		الضرائب المؤجلة على النتائج
9618942.00		9- النتيجة الصافية للسنة المالية

المصدر: من وثائق مكتب الخبير المحاسبي

نلاحظ أن حساب النتيجة المحاسبية بالطريقتين يوصلنا إلى نفس النتيجة.

3- تحليل الوضعية المالية للمؤسسة 1

❖ الهامش الإجمالي

• الحساب: الهامش الإجمالي = رقم الأعمال - تكلفة البضائع المباعة

• القيمة: 57,023,902 = 400,932,919 - 457,956,821

• الهامش الإجمالي كنسبة مئوية $12.45\% \approx 100 * (57,023,902 / 457,956,821)$

التحليل: الهامش الإجمالي بنسبة 12.45% يشير إلى أن الشركة تحقق ربحًا جيدًا على المبيعات بعد خصم تكلفة البضائع المباعة. هذا مؤشر إيجابي على قدرة الشركة على إدارة تكاليف الإنتاج والحفاظ على أسعار بيع تنافسية.

❖ الهامش الصافي

• الحساب: الهامش الصافي = (النتيجة الصافية / رقم الأعمال) * 100

التحليل: الهامش الصافي بنسبة 2.10% يعد منخفضًا نسبيًا، مما يشير إلى أنه بالرغم من أن الشركة مربحة، فإن جزءًا كبيرًا من الإيرادات يتم استهلاكه بواسطة الأعباء التشغيلية، والفوائد، والضرائب. ربما توجد فرص لتحسين الكفاءة التشغيلية وتقليل التكاليف.

❖ نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE)

• الحساب: النتيجة الصافية / حقوق الملكية او ما يسمى بالأموال الخاصة

• القيمة: $16.12\% \approx 9,618,942 / 59,668,942$

التحليل: نسبة العائد على حقوق الملكية بنسبة 16.12% تشير إلى أن الشركة تحقق عائداً جيداً على حقوق الملكية. هذا يعد علامة على إدارة مالية جيدة وكفاءة في استخدام الموارد الذاتية.

❖ نسبة العائد على الأصول (ROA)

• الحساب: النتيجة الصافية / إجمالي الأصول

• القيمة: $1.40\% \approx 9,618,942 / 686,621,592$

التحليل: نسبة العائد على الأصول بنسبة 1.40% تعد منخفضة، مما قد يشير إلى أن الشركة يمكنها تحسين كفاءة أصولها لتوليد المزيد من الأرباح. قد يتطلب ذلك تحسين إدارة المخزون، والذمم المدينة، أو الاستثمارات.

الفرع الثاني: المؤسسة الثانية

1- جدول حسابات النتائج للمؤسسة الثانية لسنة 2023 :

الجدول رقم 7: قائمة الدخل للصيدلية (السنة المالية المقفلة 2023/12/31)

البيان	مدین	دائن
رقم الأعمال		198371000.00
المبيعات من المشتريات		198281975.00
تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع		
تقديم الخدمات		
الإنتاج المثبت		89025
إعانات الاستغلال		
1- انتاج السنة المالية		198371000
المشتريات المستهلكة	165223083.00	
المادة الأولية		
الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى		
استهلاكات أخرى	3521480.00	
الإيجارات		
اعمال الصيانة		
أقساط التأمينات	43040	
أجور الوسطاء والأنعاب	24000.00	
الاشهارات	850530.00	

	351443	النقل ومصاريف الاستقبال خدمات أخرى
	170013576	2- استهلاك السنة المالية
28357424.00		3- القيمة المضافة للاستغلال (2-1)
	11511740 1980439	أعباء المستخدمين الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة
14865245		4- الفائض الإجمالي للاستغلال
	1500000.00 1522382	المنتجات العملية الأخرى الأعباء العملية الأخرى المخصصات للاهلاكات والمؤونات استئناف عن خسائر القيمة والمؤونات
11842863		5- النتيجة العملية
	770808.00	المنتجات المالية الأعباء المالية
770808.00		6- النتيجة المالية
11072055		7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)
		العناصر غير العادية - المنتجات العناصر غير العادية - الأعباء
		8- النتيجة الغير عادية
	148988	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
10923067		9- النتيجة الصافية للسنة المالية

المصدر: من وثائق مكتب الخبير المحاسبي

2- حساب النتيجة المحاسبية للمؤسسة من جدول النتائج :

❖ القيمة المضافة للاستغلال: تمثل الفارق بين إنتاج السنة المالية واستهلاك السنة المالية.

$$198371000 - 170013576 = 28\ 357\ 424$$

❖ إجمالي فائض الاستغلال: وهو القيمة المضافة للاستغلال مطروح منها أعباء المستخدمين ح/ 82

والضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة ح/ 85.

$$28357424 - 11511740 - 1980439 = 1486524$$

❖ النتيجة العملياتية: وهي إجمالي فائض الاستغلال مضافاً إليه ح/ 74 (المنتجات العملياتية الأخرى)، مطروح منه ح/ 84 (الأعباء العملياتية الأخرى) وكذلك مطروح منه ح/ 82 (مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة)، مضافاً إليه ح/ 72 (استرجاع خسائر القيمة والمؤونات).

$$14865245-1500000-1522382=11842863$$

❖ النتيجة المالية: وهي الفرق بين ح/ 78 (المنتجات المالية) و ح/ 88 (الأعباء المالية).
النتيجة المالية: -770808

❖ النتيجة العادية قبل الضرائب: وهي مجموع كل من النتيجة العملياتية والنتيجة المالية.

$$11072055 = 11842863 - 770808$$

❖ النتيجة الصافية للأنشطة العادية: وتساوي النتيجة العادية قبل الضريبة مطروحاً منها الضريبة

$$10923067 = 11072055 - 148988$$

❖ النتيجة غير العادية: وهي الفرق بين منتجات غير عادية ح/ 77 وأعباء غير عادية ح/ 88.

صافي نتيجة السنة المالية: وهي مجموع النتيجة الصافية للأنشطة العادية والنتيجة غير العادية.

وتساوي مباشرة 10923067 نظراً لعدم وجود النتيجة الغير العادية

3- تحليل الوضعية المالية للمؤسسة 2:

❖ الهامش الصافي

• الحساب: النتيجة الصافية / رقم الأعمال

• النتيجة الصافية: 10,923,067

• الهامش الصافي كنسبة مئوية: %5.51 $\approx 100 * (10,923,067 / 198,371,000)$

التحليل: الهامش الصافي بنسبة 5.51% يعكس أن المؤسسة تحقق أرباحاً بعد خصم جميع التكاليف والضرائب. على الرغم من أن هذه النسبة منخفضة نسبياً، إلا أنها تشير إلى ربحية مستقرة.

❖ نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE)

• الحساب: النتيجة الصافية / حقوق الملكية

• النتيجة الصافية: 10,923,067

• حقوق الملكية: 38,354,630

• ROE: $(10,923,067 / 38,354,630) * 100 \approx 28.48\%$

التحليل: ROA بنسبة 4.62% يعتبر منخفضاً نسبياً، مما يشير إلى أنه قد يكون هناك مجال لتحسين استخدام الأصول لتحقيق أرباح أعلى.

❖ نسبة العائد على الأصول (ROA)

• الحساب: النتيجة الصافية / إجمالي الأصول

• النتيجة الصافية: 10,923,067

• إجمالي الأصول: 236,324,683

• ROA : $(10,923,067 / 236,324,683) * 100 \approx 4.62\%$

التحليل: ROE بنسبة 28.48% يشير إلى أن المؤسسة تحقق عائداً جيداً على حقوق المساهمين. يعد هذا مؤشراً إيجابياً على إدارة فعالة لرأس المال.

❖ نسبة السيولة العامة

• الحساب: الأصول الجارية / الخصوم الجارية

• الأصول الجارية: 209,597,056

• الخصوم الجارية: 191,524,263

• نسبة السيولة العامة: $209,597,056 / 191,524,263 \approx 1.09$

التحليل: نسبة السيولة العامة بمقدار 1.09 تشير إلى أن المؤسسة لديها تغطية كافية للخصوم الجارية بواسطة الأصول الجارية. يعكس هذا قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل بشكل جيد.

المبحث الثالث: تحديد النتيجة الجبائية في المؤسستين

إن النتيجة الجبائية هي أساس فرض الضريبة، حيث يتم تحديدها انطلاقاً من النتيجة المحاسبية مع إحداث التغييرات اللازمة عليها وفق قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وهذا بزيادة الاستردادات وإنقاص التخفيضات وكذلك طرح خسائر أو عجز سنوات سابقة إن وجدت. تحصلنا من المؤسستين محل الدراسة على الوثائق الجبائية التي سنشرح من خلالها كيفية تحديد النتيجة الجبائية..

المطلب الأول: تحديد النتيجة الجبائية لمؤسسة التصدير والاستيراد (1)

المؤسسة للتصدير والاستيراد هي مؤسسة تتميز بالشخصية المعنوية، وتخضع للنظام الحقيقي، كما هي تمتثل لدفع الضريبة على أرباح الشركات.

تحديد النتيجة الجبائية لمؤسسة التصدير والاستيراد لسنة 2023 الشركة محل الدراسة هي شركة أموال وفقاً للمادة 136 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. يُحدد معدل الضريبة حسب طبيعة نشاط المؤسسة وفقاً للمادة 150 من نفس القانون، والتي تنص على ما يلي 19% لأنشطة إنتاج السلع 23% لأنشطة البناء والأشغال العمومية والري وبعض الأنشطة السياحية والحمامات (باستثناء وكالات الأسفار) 26% للأنشطة الأخرى (الخدمات، الشراء من أجل البيع). بما أن نشاط الشركة تجاري، فإن معدل الضريبة على أرباح الشركات التي تخضع لها المؤسسة هو 26%

ولتحديد النتيجة الجبائية، يجب اتباع الخطوات التالية

1- الانطلاق من النتيجة المحاسبية: يتم تحديد النتيجة المحاسبية وفقاً للقواعد والقوانين المحاسبية

2- المعالجة وفقاً لقواعد القانون الجبائي:

3- إضافة الأعباء غير القابلة للخصم (الاستردادات)

4- طرح الإيرادات غير الخاضعة للضريبة. (التخفيضات)

1- الاستردادات والأعباء غير القابلة للخصم تُعرف الاستردادات بأنها التكاليف التي أُدرجت في حساب الربح المحاسبي، إلا أن مصلحة الضرائب قد ترفضها إما لأنها لا تعتبر مصاريف استغلالية أو لأنها تتجاوز الحد الأقصى المحدد من قبل قانون الضرائب المباشرة. قد تُرفض أيضاً بصفة مؤقتة بسبب اختلاف توقيت إثباتها بين القواعد الجبائية والقواعد المحاسبية، مما يؤدي إلى نشوء ما يسمى بالضريبة المؤجلة.

2- الخصومات أو الإيرادات غير الخاضعة للضريبة على الأرباح: هناك تخفيضات يمنحها التشريع الجبائي للإيرادات التي تحققها المؤسسة والمسجلة في قوائمها المالية والمحاسبية والتي لا تدخل في وعاء الضريبة على الأرباح ويتم تخفيضها منه.

الفرع الأول: تحديد عناصر النتيجة الجبائية في المؤسسة (1) محل الدراسة

الجدول 08: الجدول (9) الخاص بتحديد النتيجة الجبائية في المؤسسة الأولى

البيان		2023
1- النتيجة الصافية للسنة (جدول حساب النتائج)		9618942.00
	ربح	
	خسارة	
2- الاستردادات		
	أعباء العقارات الغير المخصصة مباشرة للاستغلال	1235000
	حصص الهدايا الغير الاشهارية الغير القابلة للخصم	23440
	حصص الاشهار المالي والرعاية الخاصة الغير القابلة للخصم	
	مصاريق الاستقبال الغير القابلة للخصم	86400
	الرسم على النشاط المهني غير مستحق	
	تعويضات ومخصصات بدل التقاعد	
	مؤونات غير قابلة للخصم	
	اهتلاكات غير قابلة للخصم	357900
	ضرائب على أرباح الشركات	1265432
	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	
	ضرائب مؤجلة (التغيرات)	
	خسائر القيمة الغير القابلة للخصم	
	الغرامات والعقوبات	16467
	منتجات الدورات السابقة	
	استردادات اخرى	
	مجموع الاستردادات	2984639
3. التخفيضات (الإعفاءات)		
	فائض القيمة عن التنازل عن عناصر الأصول الثابت حسب المادة 173 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة	187980.00
	حواصل وفوائض القيمة المتأتية عن تنازل الأسهم والأوراق المماثلة	
	المداخل المتأتية من توزيع الأرباح الغير الخاضعة لارباح الشركات أو تلك المعفاة صراحة	
	مجموع التخفيضات	187980.00
4. خسائر سنوات سابقة		
	خسائر سنوات سابقة حسب المادة 147 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة	7548646.00
	خسائر 2022	

مجموع خسائر سنوات سابقة		
4867045	ربح	النتيجة الجبائية
	خسارة	

المصدر: من اعدا الطالبين بالاعتماد على وثائق مكتب الخبير المحاسبي.

الفرع الثاني: المعالجة الجبائية لمختلف الاستردادات والتخفيضات للمؤسسة (1)

لحساب النتيجة الجبائية من جدول النتيجة الجبائية المقدمة، نتبع الخطوات التالية:

1. النتيجة المحاسبية: (من جدول النتائج)

حققت المؤسسة للتصدير والاستيراد ربحا قدره 9618942.00

2- الاستردادات: تتكون استردادات المؤسسة بوشارب للاستيراد والتصدير سنة 2023 من العناصر التالية:

❖ **أعباء العقارات الغير المخصصة مباشرة للاستغلال:** وفقاً لنص المادة 169-1 من قانون الضرائب والرسوم المماثلة لسنة 2023، تُعتبر تكاليف إيجار العقارات غير المخصصة مباشرة للتشغيل ومصاريف الصيانة المتعلقة بها من الأعباء غير القابلة للخصم. وبناءً على معلومات المحاسب، تبين أن هناك تكاليف متعلقة بالإيجار بلغت قيمتها 1,235,000 دج، وهي نفس القيمة الجبائية المدرجة في جدول حسابات النتائج.

❖ **حصص الهدايا الغير الاشهارية الغير القابلة للخصم:** وفقاً لنفس المادة المذكورة سابقاً، تُعتبر الهدايا المختلفة، باستثناء تلك ذات الطابع الإعلاني، غير قابلة للخصم إذا تجاوزت قيمة كل واحدة منها مبلغ 1,000 دج، وفي حدود مبلغ إجمالي قدره 500,000 دج. في حالة مؤسستنا، تبين أن قيمة الهدايا بلغت 23,440 دج، وهي قيمة لا تتجاوز الحد المحدد، وبالتالي لا يتطلب معالجتها.

❖ **حصص الاشهار المالي والرعاية الخاصة الغير القابلة للخصم:** لا يوجد

❖ **مصاريف الاستقبال الغير القابلة للخصم:** وفقاً لنص المادة 168-1، تُعتبر كافة مصاريف الحفلات والاستقبال، بما في ذلك مصاريف الإطعام والفندقة والعروض، من الأعباء غير القابلة للخصم، باستثناء المبالغ الملتزم بها والمثبتة قانوناً والمربوطة مباشرة بنشاط المؤسسة. وفي حالتنا، تبلغ هذه الأعباء 86,400 دج.

❖ **اهتلاكات غير قابلة للخصم:** حسب المعلومات المقدمة من قسم المحاسبة، تبين وجود اهتلاكات غير قابلة للخصم تتعلق بسيارة سياحية، حيث بلغ مبلغها 4,789,500 دج، في حين أن السقف المحدد قانونياً هو 3,000,000 دج. لتحديد الاهتلاك غير القابل للخصم، نقوم بالعملية الحسابية التالية:

1. حساب اهتلاك السيارة:

$$\bullet \quad 4,789,500 \text{ دج} \times 20\% = 957,900 \text{ دج}$$

2. حساب الاهتلاك القابل للخصم ضمن السقف القانوني:

$$\bullet \quad 3,000,000 \text{ دج} \times 20\% = 600,000 \text{ دج}$$

3. حساب الاهتلاك غير القابل للخصم:

$$\bullet \quad 957,900 \text{ دج (اجمالي الاهتلاك)} - 600,000 \text{ دج (الاهتلاك القابل للخصم)} =$$

$$357,900 \text{ دج}$$

الاهتلاك غير القابل للخصم هو 357,900 دج، كما هو موضح في الجدول رقم 09.

❖ **الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية:** 1265432

❖ **الغرامات والعقوبات:** خلال السنة 2023، وُجدت غرامة مالية قدرها 16,467 دج، ناتجة عن عدم توفير التدريب المهني المطلوب. وفقاً للوائح، كان على المؤسسة تقديم تدريب مهني معين، لكنها لم تستقبل أي مهنيين للتدريب. نتيجة لذلك، ألزمت المؤسسة بدفع هذه الغرامة المالية كتعويض عن عدم الامتثال لمتطلبات التدريب المهني.

❖ **الضريبة على أرباح الشركات:**

لحساب الضريبة على أرباح الشركات كما هو موضح سابقاً، يجب على المؤسسة التي تنشط في القطاع التجاري والتي تخضع لمعدل الضريبة على الأرباح بنسبة 26% أن تتبع الخطوات التالية:

$$IBS = \text{النتيجة الجبائية} \times 26\%$$

$$4867045 \times 26\% = 1265432$$

3- التخفيضات:

❖ **فائض القيمة عن التنازل عن عناصر الأصول الثابت حسب المادة 173 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة:** حسب المادة 173 (1): يُحدد مبلغ فوائض القيم الناتجة عن التنازل الجزئي أو الكلي عن عناصر أصول مثبتة في إطار نشاط صناعي أو تجاري أو حرفي أو فلاح، أو في إطار ممارسة نشاط مهني، ويُربط بالربح الخاضع للضريبة، حسب طبيعة فوائض القيم، كما هي مبينة في المادة السابقة:

❖ إذا تعلق الأمر بفوائض قيم قصيرة الأمد، يُحسب مبلغها في حدود 70% من الربح الخاضع للضريبة.

❖ وإذا تعلق الأمر بفوائض قيم طويلة الأمد، يُحسب مبلغها في حدود 35% من الربح الخاضع للضريبة.

في حالة مؤسسة الاستيراد والتصدير تم التنازل عن سيارة سياحية بمبلغ 3500000 في سنة 2023 ويجدر الإشارة بان تم اقتناء هذا الأصل سنة 2022. حيث تم التصرف فيه لمدة سنتين أي لمدة قصيرة المدى أي اقل من 3 سنوات ومنه تخضع لتخفيض قيمته 30%.

- قيمة اقتناء الأصل * (نسبة الاهتلاك) = 957900 (قيمة اهتلاك لسنة واحدة)
- تم استغلال السيارة لمدة سيارتين اذن تضرب قيمة الاهتلاك في عدد السنوات أي (2) ومنه نتحصل على النتيجة التالية: 1915800 دج
- القيمة المحاسبية الصافية للأصل: 2873700 = 1915800 - 4789500
- مبلغ التنازل عن الأصل: 3500000
- فائض القيمة: 626300 = 2873700 - 3500000
- القيمة الخاضعة للتخفيض: 187890 = 0.03 * 626300
- ❖ خسائر القيمة من جدول حسابات النتائج للسنة 2022
- ❖ النتيجة الجبائية:

النتيجة الجبائية = النتيجة المحاسبية + استردادات -

التخفيضات - عجز (خسائر السنوات السابقة)

$$9618942.00 + 2984639 - 187890 - 7548646 = 4867045$$

المطلب الثاني: مراحل تحديد النتيجة الجبائية للصيدلية (المؤسسة 2)

الصيدلية هي عبارة عن شخص طبيعي يخضع للنظام الحقيقي ويدفع الضريبة الاجمالية على الدخل.

الفرع الأول: تحديد عناصر النتيجة الجبائية في المؤسسة (2) محل الدراسة

الجدول (8): الجدول رقم 10 المتعلق بتحديد النتيجة الجبائية في المؤسسة الثانية:

2023		البيان
10923067.00	ربح	1- النتيجة الصافية للسنة (جدول حساب النتائج)
	خسارة	
		2- الاستردادات
		أعباء العقارات الغير المخصصة مباشرة للاستغلال
200000.00		حصص الهدايا الغير الاشهارية الغير القابلة للخصم
900000.00		الاشتركاكات والهبات الغير القابلة للخصم
		الضرائب والرسوم الغير القابلة للخصم
		مؤونات غير قابلة للخصم
		اهتلاكات غير قابلة للخصم
		مصاريف البحث والتطوير الغير القابلة للخصم
148988.00	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	ضرائب على أرباح الشركات
	ضرائب مؤجلة (التغيرات)	
		الغرامات والعقوبات
		منتجات الدورات السابقة
3559352.00		استرداد أعباء من سنوات سابقة
		الرسوم على المركبات التي تفوق
4848340.00		مجموع الاستردادات
		3. التخفيضات (الإعفاءات)
		أعباء الدورات السابقة
		استرداد اإنتاجيات دورات سابقة
14944044.00		إعفاءات أخرى

14944044.00	مجموع التخفيضات	
	4. خسائر سنوات سابقة	
	خسائر 22	خسائر سنوات سابقة حسب المادة 147 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة
	مجموع خسائر سنوات سابقة	
827363	ربح	النتيجة الجبائية
	خسارة	

المصدر: من وثائق مكتب الخبير المحاسبي

الفرع الثاني: المعالجة الجبائية لمختلف الاستردادات والتخفيضات للمؤسسة (2)

لحساب النتيجة الجبائية من جدول النتيجة الجبائية المقدمة، نتبع الخطوات التالية:

1- النتيجة المحاسبية: (من جدول النتائج)

حققت الصيدلية ربحا قدره 10923067.00

2- الاستردادات: تتكون استردادات المؤسسة بوشارب للاستيراد والتصدير سنة 2023 من العناصر التالية:

❖ **حصص الهدايا الغير الاشهارية الغير القابلة للخصم** : حسب نص المادة 1-169 من قانون الضرائب والرسوم المماثلة لسنة 2023 "الهدايا المختلفة باستثناء تلك التي لها طابع إشعاري ما لم تتجاوز قيمة كل واحدة منها مبلغ 1000 دج في حدود مبلغ إجمالي قدره خمسمائة ألف دينار (500.000 دج). وفي حالة المؤسسة الخاصة بنا فالرقم 200000 يبقى نفسه ولا يعالج نظرا لأنه لا يفوق الدروة المحددة.

❖ **حصص الاشهار المالي والرعاية الخاصة الغير القابلة للخصم**: لا يوجد

❖ **الاشتراكات والهبات الغير القابلة للخصم**: حسب نفس المادة 1-168 فكل الإعانات والتبرعات، ما عدا تلك الممنوحة لصالح المؤسسات والجمعيات ذات الطابع الإنساني، ما لم تتجاوز مبلغا سنويا

4000000 دج تعتبر أعباء غير قابلة للخصم. وتبلغ هذه الأعباء في حالتنا 900000 دج

❖ **الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية**: 148988 دج

❖ **الاستردادات الأخرى**: 3599352 دج

3- **التخفيضات**:

❖ **تخفيضات أخرى**: 14944044

❖ النتيجة الجبائية:

النتيجة الجبائية = النتيجة المحاسبية + استردادات -
التخفيضات - عجز (خسائر السنوات السابقة)

$$10923076+4848340-14944044= 827363$$

❖ حساب الضريبة على الدخل الإجمالي: يحدد الدخل الإجمالي الصافي السنوي المكون لأساس الضريبة على الدخل بجمع الأرباح أو المداخل الصافية المبينة في المواد من 11 إلى 76، باستثناء تلك المتعلقة بالضريبة المفروضة بمعدل محرر، والأعباء المذكورة في المادة 85 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

تحتسب الضريبة حسب الأقساط (انظر الجدول 01 - المبحث الأول - الفصل الأول) علما ان النتيجة الجبائية تساوي 827363

حساب الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) لدخل قدره 827,363 دينار جزائري

الشريحة 1: حتى 240,000 دج (نسبة الضريبة: 0%)

المبلغ الخاضع للضريبة 240,000 دج

الحساب: $240,000 \times 0\% = 0$

الشريحة 2: من 240,001 دج إلى 480,000 دج (نسبة الضريبة: 23%)

المبلغ الخاضع للضريبة 240,000 دج

الحساب: $240,000 \times 23\% = 55,200$ دج

الشريحة 3: من 480,001 دج إلى 960,000 دج (نسبة الضريبة: 27%)

المبلغ الخاضع للضريبة: 347,363 دج (827,363 - 480,000)

الحساب: $347,363 \times 27\% = 93,788$ دج

(IRG) إجمالي الضريبة على الدخل الإجمالي

مجموع المبالغ لكل شريحة: $0 + 55,200 + 93,787.01 = 148,988$ دج

الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) المستحقة لدخل قدره 827,363 دج هي 148,988 دج

الفرع الثالث: مقارنة بين المؤسستين

المؤسسة 1: مؤسسة التصدير والاستيراد

- الشكل القانوني: مؤسسة ذات الشخصية المحدودة.
- نوع الضريبة: تخضع لضريبة على أرباح الشركات. (IBS)
- الربح المحاسبي: حققت المؤسسة ربحاً قدره 9618942 دج للسنة المالية 2023.
- التخفيضات والاستردادات: تشمل أعباء غير قابلة للخصم مثل إيجار العقارات غير المخصصة للتشغيل، حصص الهدايا الغير الإشهارية، مصاريف الاستقبال والضيافة، اهتلاكات غير قابلة للخصم.
- الضرائب المستحقة: تم حساب الضرائب على النحو التالي:
- النتيجة الجبائية بعد الأخذ في الاعتبار التخفيضات والاستردادات: 4867045 دج.
- الضريبة على أرباح الشركات بنسبة 26%: 1265432 دج.

المؤسسة 2: صيدلية

- الشكل القانوني: مؤسسة فردية.
- نوع الضريبة: تخضع لضريبة إجمالية على الدخل.
- الربح المحاسبي: حققت الصيدلية ربحاً قدره 10923067 دج للسنة المالية 2023.
- التخفيضات والاستردادات: تشمل أعباء غير قابلة للخصم مثل حصص الهدايا الغير الإشهارية، الإعانات والهبات والتبرعات غير القابلة للخصم.
- النتيجة الجبائية بعد الأخذ في الاعتبار التخفيضات والاستردادات: 827363 دج.

مقارنة

- الشكل القانوني: المؤسسة 1 هي مؤسسة ذات شخصية محدودة، بينما المؤسسة 2 هي مؤسسة فردية.

- نوع الضريبة: المؤسسة 1 تخضع لضريبة على أرباح الشركات، في حين أن المؤسسة 2 تخضع لضريبة إجمالية على الدخل.
- الربح المحاسبي: الربح المحاسبي للصيدلية (المؤسسة 2) أعلى من ربح مؤسسة التصدير والاستيراد (المؤسسة 1).
- الأعباء غير القابلة للخصم: تشمل كلتا المؤسستين أعباء غير قابلة للخصم، ولكن الأنواع والقيم تختلف بينهما.
- الضرائب المستحقة: الضرائب المستحقة على مؤسسة التصدير والاستيراد أعلى من تلك المستحقة على الصيدلية.

توضح هذه المقارنة الاختلافات بين المؤسستين من حيث الشكل القانوني، نوع الضريبة، الربح المحاسبي، الأعباء غير القابلة للخصم، والضرائب المستحقة، مما يساعد على فهم كيفية تأثير هذه العوامل على الوضع المالي لكل مؤسسة

الاسترداد والتخفيضات تؤثر بشكل كبير على الوضع المالي والضريبي لكل مؤسسة. المؤسسة 1 تواجه تكاليف غير قابلة للخصم تتعلق بالأصول غير المخصصة للتشغيل والغرامات، بينما المؤسسة 2 تواجه تكاليف تتعلق بالتبرعات والإعانات. كلا المؤسستين تحتاجان إلى استراتيجيات لتحسين الكفاءة الضريبية من خلال إدارة أفضل للتكاليف غير القابلة للخصم.

خلاصة الفصل الثاني:

في هذا الفصل، قدمنا أمثلة ملموسة توضح عملية الانتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية في مؤسستين تنتميان إلى قطاعات مختلفة وتخضعان لنوعين مختلفين من الضرائب. الأولى تخضع للضريبة على أرباح الشركات، بينما الثانية ملزمة بدفع الضريبة على الدخل الإجمالي. من خلال هاتين الدراستين، توصلنا إلى أن الأعباء غير القابلة للخصم الأكثر شيوعًا تشمل الهدايا والهبات وكذلك الأعباء المرتبطة بالأصول المستخدمة خارج نطاق الاستغلال.

أتاحت لنا هذه الدراسة الرجوع إلى النصوص القانونية الحديثة المتعلقة بقانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لعام 2023. ومن خلال ذلك، تمكنا من فهم الطرق المتبعة لمعالجة مختلف الأعباء غير القابلة للرسم، والمعروفة أيضًا بالاسترداد.

خاتمة

النتيجة المحاسبية تُعتبر مرآة تعكس أداء المؤسسة في الفترة المحاسبية المعينة، حيث تظهر الإيرادات والمصروفات والأرباح أو الخسائر التي تم تحقيقها خلال هذه الفترة. تلعب النتيجة المحاسبية دوراً حيوياً في تقدير قوة واستقرار المؤسسة، وتساعد في اتخاذ القرارات المستقبلية بناءً على التحليل المالي. ومع ذلك، يجب مراعاة أن النتيجة المحاسبية قد تكون مختلفة عن النتيجة الجبائية نظراً لاختلافات في المعايير المحاسبية والقوانين الضريبية. بالتالي، ينبغي على المسؤولين الماليين والمحاسبين فهم الفروق بين النتيجة المحاسبية والجبائية وتحليلها بعناية لضمان تحقيق الامتثال الضريبي وتحقيق الأهداف المالية للمؤسسة بشكل فعال.

تُعتبر النتيجة الجبائية مؤشراً حيوياً على صحة واستقرار المؤسسة في السوق وتأثيرها على البيئة الضريبية. تعكس النتيجة الجبائية الربح أو الخسارة الفعلي بعد مراعاة القوانين والتشريعات الضريبية المعمول بها. يعتمد تحليل النتائج الجبائية على فهم دقيق للمدفوعات الضريبية والاستردادات والإعفاءات المتاحة للمؤسسة. من خلال مقارنة النتائج الجبائية للفترات المختلفة وبين المؤسسات الأخرى، يمكن للمستثمرين والمساهمين والجهات الرقابية تقييم أداء المؤسسة واتخاذ القرارات المستنيرة بشأن استثماراتهم. بالتالي، يجب أن تكون عمليات التقرير والتحليل الضريبي دقيقة وموثوقة لتحقيق الشفافية وبناء الثقة بين الجميع. عند الانتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية، يظهر أهمية فهم الاختلافات بين البيانات المحاسبية والجبائية وتأثيرها على الأداء المالي للمؤسسة. في دراسة الحالة التي تم تقديمها، تبين أن هناك عمليات تعديل مهمة تحتاج إلى اعتبارها عند احتساب النتيجة الجبائية، مثل إضافة الاستردادات وطرح التخفيضات الضريبية والإعفاءات.

أولاً: نتائج الدراسة

في هذا البحث، استعرضنا الفروق الجوهرية بين النتيجة المحاسبية والنتيجة الجبائية، وكيف تؤدي هذه الفروق إلى تباين في النتائج المالية النهائية للمؤسسات. استخلصت نتائج الدراسة أن مراحل الانتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية تختلف باختلاف المؤسسة وطبيعة نشاطها الاقتصادي. لتوضيح هذا، قدمنا أمثلة عملية على الانتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية في مؤسستين تنتميان إلى قطاعات مختلفة وتخضعان لنوعين مختلفين من الضرائب: الأولى تخضع للضريبة على أرباح الشركات، بينما الثانية ملزمة بدفع الضريبة على الدخل الإجمالي.

تدفعنا هذه النتائج بقبول فرضيتي الدراسة، بوجود اختلافات جوهرية بين النتيجة المحاسبية والنتيجة الجبائية تؤدي إلى تباين في النتائج المالية النهائية للمؤسسات - مراحل الانتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية تختلف بين المؤسسات حسب حجم وطبيعة نشاطها الاقتصادي.

ثانياً: توصيات الدراسة

- تطوير السياسات المحاسبية: يجب على المؤسسات تطوير سياسات محاسبية تأخذ في الاعتبار الفروق بين النتيجة المحاسبية والنتيجة الجبائية، لضمان دقة التقارير المالية وتقليل الأعباء الضريبية.
- تدريب الموظفين: من الضروري تدريب الموظفين على القوانين الضريبية الحديثة وكيفية تطبيقها بشكل صحيح لضمان الامتثال الضريبي الفعال.

ثالثاً: حدود وآفاق الدراسة

- حدود الدراسة

دراستنا الحالية تعرف حدوداً معينة، حيث لم نتطرق إلى بعض الجوانب الهامة التي يمكن أن تكون موضوعات بحثية مستقبلية. من بين هذه الحدود:

1. التصريحات الجبائية وأنواعها:

- لم نتناول بالتفصيل أنواع التصريحات الجبائية المختلفة وكيفية إعدادها وتقديمها. هذا الجانب يعتبر مهماً لفهم كامل العملية الضريبية وتحقيق الامتثال الضريبي.

2. دراسة حالة التواريخ:

- لم تشمل الدراسة تحليلاً دقيقاً للتواريخ الهامة مثل مواعيد التصريحات الجبائية والمواعيد النهائية للدفع. دراسة هذه التواريخ وتأثيرها على العمليات المحاسبية والضريبية يمكن أن تساعد في تحسين إدارة الالتزامات الضريبية.

3. معالجة جبائية لأعباء أخرى:

- اقتصرت دراستنا على أعباء محددة مثل الهدايا والهبات والأصول المستخدمة خارج نطاق الاستغلال. لم تشمل الدراسة مؤسسات أخرى بأعباء غير قابلة للخصم مختلفة، مما يحد من فهمنا الشامل للمعالجة الجبائية لمختلف الأعباء.

4. مقارنة بين القوانين المختلفة عبر السنوات:

- لم نقم بمقارنة تأثير التغيرات في القوانين الضريبية عبر السنوات المختلفة على النتائج الجبائية. هذه المقارنة يمكن أن توفر رؤية أعمق حول كيفية تطور التشريعات الضريبية وأثرها على المؤسسات.

مقترحات لمواضيع البحث المستقبلية:

1. تحليل التصريحات الجبائية:

- دراسة أنواع التصريحات الجبائية المختلفة، وكيفية إعدادها، وتقديمها، وتأثيرها على الامتثال الضريبي.

2. تحليل تواريخ الجبائية:

- دراسة أهمية التواريخ الرئيسية في الجبائية، مثل مواعيد التصريح والدفع، وتأثيرها على الإدارة المالية للمؤسسات.
- 3. معالجة جبائية لأعباء متنوعة:
 - توسيع نطاق الدراسة ليشمل مؤسسات أخرى بأنواع مختلفة من الأعباء غير القابلة للخصم، لفهم أعمق للمعالجة الجبائية لهذه الأعباء.
 - 4. مقارنة تشريعات الضرائب عبر السنوات:
 - مقارنة تأثير التغيرات في التشريعات الضريبية عبر السنوات المختلفة على المؤسسات، لفهم تطور القوانين الضريبية وأثرها على النتائج الجبائية.
- من خلال هذه المواضيع المقترحة، يمكن للدراسات المستقبلية أن تبني على ما توصلنا إليه، وتساهم في تحسين فهمنا للعمليات المحاسبية والضريبية، مما يدعم الأداء المالي والامتثال الضريبي للمؤسسات.

قائمة المراجع

1- الكتب:

✓ المحمودي, م. س. (2018). مناهج البحث العلمي (الطبعة الثالثة). الجمهورية اليمنية
الصنعاء: دار الكتب.

2- الاطروحات والمذكرات

✓ زيادي, س. (2020). المعالجة المحاسبية و الجبائية لاعمال نهائية السنة وفق النظام المحاسبي
المالي دراسة حالة لمؤسسة جيبار برج بوعريريج. مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر
أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبة. جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج.
✓ وكوك, ع & ,زيد, ت. (2017-2018). الانتقال من النتيجة المحاسبية الى النتيجة الجبائية
دراسة حالة للمؤسسة مطاحن الفرينة والنخالة. مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر
أكاديمي. جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي
✓ زهير, ب. -ش & ,زينب, م. (2020). المعالجة المحاسبية و الجبائية لاعمال نهائية السنة وفق
النظام المحاسبي المالي دراسة حالة لمؤسسة جيبار برج بوعريريج. مذكرة مقدمة ضمن متطلبات
نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبة. جامعة محمد البشير الابراهيمي برج
بوعريريج.

3- مقالات

✓ إسلام, ه. (2020). مساهمة قائمة حسابات النتائج كمرج لنظام املعلومات احملاسيبة يف
تطوير الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية. مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية-107, (2)7,
128.
✓ قدوري, ع & ,العربي, ب. ع. (2018). المعالجة الجبائية للنتيجة المحاسبية بين النظام الجبائي
والنظام المحاسبي المالي. مجلة الدراسات الجبائية. (12)
✓ محمد, م. س. (2024). أثر تحليل القوائم المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية. المجلة القانونية,
18(1).
✓ معتوق, ج. (2017). تحليل القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي SCF دراسة حالة:
المؤسسة العمومية الإنتاج الحليب ومشتقاته: مجمع (GIPLAIT)وحدة ملبنة التل مزلوق، سطيف)
للفترة 2014-2015. العلوم الانسانية والاجتماعية. 96-75, (2)3,

- ✓ بليدية, و. (2021). المعالجة الجبائية للأعباء للانتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية .
مجلة الأبحاث الاقتصادية. 205-224, 16(2) ,
- ✓ عيسى, د & ,توتة, ق. ب. (2018). الانتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية في
ظل اعتماد المعيار المحاسبي الدولي رقم 12-الضرائب على الدخل. دراسات اقتصادية, 12(3) ,
206-219. Récupéré sur <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/62873>
- ✓ عيسى, س. (2019). الانتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية على ضوء الفروقات
بين النظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي الجزائري (مع دراسة حالة توضيحية) .الريادة
لاقتصاديات الأعمال Récupéré sur <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/95819>
91-106. 5(2) ,
- ✓ قطيب عبد القادر، عنيشل عبدالله. (2023). دراسة وتحليل الفروقات بين النتيجة المحاسبية
والنتيجة الجبائية. مجلة المقريري للدراسات الاقتصادية والمالية. 390-409, 07(1) ,

4- المطبوعات البيداغوجية

- ✓ حابي عبد اللطيف. (2023). مطبوعة في جباية المؤسسة. 2023، 24. جامعة تلمسان، الجزائر.

5- القوانين والتشريعات:

- ✓ وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2024.

المراجع باللغة الأجنبية

- ✓ Bouazza, A. (2017). L'Incidence Fiscale sur le résultat de l'Entreprise. El-Hakika Review(31). Récupéré sur <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/14115>
- ✓ HANANE, M. :. (2019). le passage du résultat comptable au résultat fiscal. Mémoire de Master. Faculté des sciences économiques, commerciales et des sciences de gestion: Université de Bejaia .
- ✓ Mebarki, M., & Bourenane, B. (2017). La Convergence entre La Comptabilité selon SCF et La Fiscalité. Revue DIRASSAT _ numéro économique, 8(1).
- ✓ Yasmine, B., & Cherif, T. (2019). Le passage du résultat comptable au résultat fiscal : cas de la société EDL PNEUS BEJAIA. Mémoire de Master en Finance et comptabilité . Faculté des Sciences Economiques, Commerciales, et Sciences de Gestion: Université A. Mira de BEJAIA.
- ✓ Zidane, L., & Tileli, A. (2020). Le passage du résultat comptable au résultat fiscal Cas d'une ETB/TCE. Mémoire de Master. Faculté des sciences économiques, commerciales et des sciences de gestion : Université A.MIRA-BEJAIA.

الملاحق

الملحق رقم 01: الميزانية من جانب الأصول الخاصة بمؤسسة الاستيراد والتصدير لسنة 2023

IMPORT / EXPORT
RUE LARBI BENMHDI EL - MALAH

BILAN AU 31 / 12 / 2023

ACTIF			
LIBELLES DES COMPTES	MONTANT BRUT	AMORT/ PROV	MONTANT NET
<i>ACTIF NON-COURANTS</i>			
Autres IMMO INCORPORELLES			-
TERRAINS			-
CONSTRUCTIONS			-
AUTRES IMMO CORPORELLES			-
MATERIEL ET OUTILLAGE	45902 398.00	30877 331.00	15 025 067.00
MAT DE TRANSPORT	17 306 960.00	12962 372.00	4 344 588.00
MOB – MATER BUR – IN FORM Instal gles – Agenct - Aménag			-
Instal gles – Agenct - Aménag	108554 444.00	10862 494.00	97 691 950.00
INVESTISSEMENT EN COURS			-
AVANCES ET ACPTES IMMO	2610 000.00		2 610 000.00
CAUTIONS			-
P R E T S	725 400.00		725 400.00
	175 099 202.00	54 702 197.00	103 400 109.00
<i>ACTIF COURANTS</i>			
STOCK & ENCOURS .	336 804 927.00		336 804 927.00
PRODUCTION STOCKEE			-
AVANCES ET ACPTES AUX FRS			-
TAXES RECUPERABLES			-
IMPOT ET ASSIMILES	21 290 014.00		21 290 014.00
CLIENTS	72 298 472.00		72 298 472.00
AUTRES DEBITEURS	41 143 338.00		41 143 338.00
BANQUE	82 813 484.00		82 813 484.00
CAISSE	11 874 352.00		11 874 352.00
	566 224 587.00	-	566 224 587.00
TOTAL ACTIF	741 323 789.00	54 702 197.00	686 621 592.00

الملحق رقم 02: الميزانية من جانب الخصوم الخاصة بمؤسسة الاستيراد والتصدير 2023

NOM EURL L 2013 000 000 000
 ADRESSE IMPORT / EXPORT
 ACTIVITE RUE LARBI BENMHIDI EL - MALAH

BILAN AU 31/12/2023

<u>PASSIF</u>	
LIBELLES DES COMPTES	MONTANT
CAPITAUX PROPRES	59 668,942,00
CAPITAL SOCIAL	50 000 000.00
REPORT A NOUVEAU (CREDITEUR)	
REPORT A NOUVEAU (DEBITEUR)	
RESERVES .	50 000.00
RESULTAT NET .	9.618.942
PASSIF NON COURANT	-
EMPRUNTS ET DETTES FINANCIERES	
AUTRES EMPRUNTS	
DETTES S/CONTRAT LOC - FINANCT	
PASSIF COURANT	626 952,650.00
FOURNISSEURS ET CPTES RATTACHES.	116 299,298.00
IMPOTS	1 937 179.00
AUTRES DETTES	508 716 173.00
DECOUVERT	
AVANCES SUR FACTURES	
TOTAL PASSIF	686 621 592.00

الملحق رقم 03: جدول حسابات النتائج لمؤسسة الاستيراد والتصدير لسنة 2023

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 001046149002645

Designation de l'entreprise
EURL
Activité IMPORTATION MATERIELS, MATIERES ET AUTRE
Adresse RUE LARBI BEN M'HIDI EL MALAH

Exercice du 01/01/2023 au 31/12/2023

COMPTE DE RESULTAT

Rubriques	N		N - 1	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises		457 956 821		514 950 660
Produits fabriqués				
Production vendue				
Prestations de services				
Vente de travaux				
Produits annexes				
Rabais, remises, ristournes accordés				
Chiffres d'affaires net des Rabais, remises,		457 956 821		514 950 660
Production stockée ou déstockée				
Production immobilisée				
Subventions d'exploitation				
I-Production de l'exercice		457 956 821		514 950 660
Achats de marchandises vendues	400.932.919		514 917 888	
Matières premières	12.272.600			
Autres approvisionnements	915 966			
Variation des stocks				
Achat d'études et prestations de services				
Autres consommations			8 384 960	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats	1.110.877			
Sous-traitances générale				
Locations	960.000			
Services	275.000			
Entretiens, réparations et maintenance				
extérieurs				
Primes d'assurances				
Personnel extérieur à l'entreprise				
Rémunération d'intermédiaires et	147.110		8 000	
Publicité	23.440			
Déplacements, missions et réceptions	86 400			
Autres services	1 391 381		893 334	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services				
II-Consommations de l'exercice	448.115.693		524 204 183	
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)		39.841.128	9 253 523	
Charges de personnel	1 446 166		776 552	
Impôts et taxes et versements assimilés	6 885 819		10 034 155	
IV-Excédent brut d'exploitation		31.509.143	20 064 230	

Autres produits opérationnels			20 081
Autres charges opérationnels			37 897 296
Dotations aux amortissements	17.445.738		
Provisions			
Pertes de valeur			
Reprise sur pertes de valeur et provisions			
V-Résultat opérationnel		14.063.405	57 941 437
Produits financiers		794 397	392 716
Charges financières	3 973 428		
VI-Résultat financier	- 3 179 031		392 716
VII-Résultat ordinaire (V+VI)		10.884.374	57 548 646
Eléments extraordinaires (produits) (*)			
Eléments extraordinaires (charges) (*)			
VIII-Résultat extraordinaire			
Impôts exigibles sur résultats	1 265.437		
Impôts différés (variations) sur résultats			
IX-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		9 618 943	57 548 646

الملحق 04: الميزانية من جانب الأصول الخاصة بالصيدلية

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0

0 0 0 0 0 0 0 0

Désignation de l'entreprise :XXXXXXXXXXXXXXXXXXXXX.....
 XXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXX
 Activité : XXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXX.....
 Adresse :XXXXXXXXXXXXXXXXXXXXX.....

Exercice clos le 31/12/2010

BILAN (ACTIF)

Série G, n°2 (2011-V20)

ACTIF	N			N - 1
	Montants Bruts	Amortissements provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition - goodwill positif ou négatif			-	
Immobilisations incorporelles			-	
Immobilisations corporelles				
Terrains			-	
Batiments	15 000 000.00		15 000 000.00	15 000 000.00
Autres immobilisations corporelles	23 875 955	12 148 328	11 727 627	13 250 010
Immobilisations en concession			0	
Immobilisations en cours			0	
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence			0	
Autres participations et créances rattachées			0	
Autres titres immobilisés			0	
Prêts et autres actifs financiers non courants			0	
Impôts différés actif			0	
TOTAL ACTIF NON COURANT	38 875 955	12 148 328	26 727 627	28 250 010
ACTIFS COURANTS				
Stocks et encours	159 518 594		159 518 594	148 835 878
Créances et emplois assimilés				
Clients	6 256 815		6 256 815	8 144 070
Autres débiteurs	283 378		283 378	704 622
Impôts et assimilés	374 862		374 862	372 064
Autres créances et emplois assimilés			0	
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants			0	
Trésorerie	43 163 407		43 163 407	106 628 271
TOTAL ACTIF COURANT	209 597 056	0	209 597 056	264 684 905
TOTAL GENERAL ACTIF	248 473 011	12 148 328	236 324 683	292 934 915

الملحق 07: الجدول رقم 09 المتعلق بتحديد النتيجة الجبائية للمؤسسة الاستيراد والتصدير سنة 2023

N.I.F 001046149002645

Entreprise :

IMPORTATION MATERIELS, MATIERES ET AUTRE
RUE LARBI BEN M'HIDI EL MALAH

Exercice du 01/01/2023 au 31/12/2023

9/ Tableau de détermination du résultat fiscal :

I. Résultat net de l'exercice	Bénéfice	
(Compte de résultat)	Perte	
		9.618.942
II. Réintégration		
Charges des immeubles non affectés directement à l'exploitation	(1)	1.235.000
Quote-part des cadeaux publicitaires non déductibles	(2)	23.440
Quote-part du sponsoring et parrainage non déductibles		
Frais de réception non déductibles	(4)	86.400
Cotisations et dons non déductibles		
Impôts et taxes non déductibles		
Provisions non déductibles		
Amortissements non déductibles		357.900
Quote-part des frais de recherche développement non déductibles		
Amortissements non déductibles liés aux opérations de crédit de bail (Preneur)		
Loyer hors produits financiers (bailleur) (cf.art 27 de LFC 2010)		
Impôt sur les bénéfices des sociétés	Impôt exigible sur le résultat	1.265.432
	Impôt différé (variation)	
Pertes de valeurs non déductibles		
Amendes et pénalités	Taxe d'apprentissage	16.467
Autres réintégrations (*)		
Total des réintégrations		2.984.639
III. Déductions		
Plus values sur cession d'éléments d'actif immobilisés (cf.art 173 du CIDTA)		187.890
Les produits et les plus values de cession des actions et titres assimilés ainsi que ceux des actions		
Les revenus provenant de la distribution des bénéfices ayant été soumis à l'impôt sur les bénéfices		
Amortissements liés aux opérations de crédit bail (Bailleur) (cf.art 27 de LFC 2010)		
Loyers hors charges financières (Preneur) cf.art 27 de LFC 2010)		
Complément d'amortissements		
Autres déductions (*)		
Total des déductions		
IV. Déficits antérieurs à déduire (cf.art 147 du CIDTA)		
Déficit de l'année 2022		7.548.646
Déficit de l'année 20		
Déficit de l'année 20		
Déficit de l'année 20		
Total des déficits à déduire		
Résultat fiscal (I+II-III-IV)	Bénéfice	4.867.045
	Déficit	

الملحق رقم 09 : الجدول رقم 07 المتعلق بالاصول المتنازل عليها (فائض او خسائر القيمة) الخاص

بمؤسسة الاستيراد والتصدير

IMPORTATION MATERIELS, MATIERES ET AUTRE
RUE LARBI BEN M'HIDI EL MALAH

Exercice du	01/01/2023	au	31/12/2023
-------------	------------	----	------------

7/ Tableau des immobilisations cédées (plus ou moins value) au cours de l'exercice :

Nature des immobilisations cédées	Date acquisition	Montant figurant à l'actif	Amortissements pratiqués	Valeur nette comptable	Prix de cession	Plus ou moins value	
						Plus value	Moins value
TOYOTA	١٥/١٢	4 789 500	1 915 800	2 873 700	3 500 000	626 300	منه ١٢٠٠
							التحقيق

8/ Tableau des provisions et pertes de valeurs :

Rubriques et postes	Provisions cumulées en début d'exercice	Dotations de l'exercice	Reprises sur l'exercice	Provisions cumulées en fin d'exercice
Pertes de valeurs sur stocks (à détailler)				
Pertes de valeurs sur créances (1)				
Pertes de valeurs sur actions et parts sociales (2)				
Provisions pour pensions et obligation similaires				
Provisions sur litiges				
Autres provisions liées au personnel				
Provisions pour impôts				
Autres provisions à détailler sur états annexes				
TOTAL				

(1) A détailler en tableau 8/1

(2) A détailler en tableau 8/2

الملخص

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى فهم وتحليل العملية المعقدة للانتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية في الجزائر، وذلك لتحديد الفروقات بين النتيجتين وتأثيرها على الأرباح والامتثال الضريبي للشركات. استخدمت الدراسة منهجين: النظري والتطبيقي، حيث تم تحليل الأدبيات والقوانين ذات الصلة، بالإضافة إلى دراسة حالة عملية على شركتين جزائريتين. توصلت الدراسة إلى وجود فروقات جوهرية بين النتيجة المحاسبية والجبائية، وأن مراحل الانتقال تختلف بين المؤسسات حسب طبيعة أعمالها. يهدف هذا البحث إلى توفير معلومات قيمة للشركات وصانعي السياسات الضريبية، بغية تعزيز الامتثال الضريبي وتحقيق الأرباح على المدى الطويل.

الكلمات المفتاحية: النتيجة المحاسبية، النتيجة الجبائية، الجزائر، الامتثال الضريبي

Abstract: This study aims to understand and analyze the complex process of transitioning from accounting results to tax results in Algeria, to identify the differences between the two outcomes and their impact on company profits and tax compliance. The study employed both theoretical and applied methodologies, analyzing relevant literature and laws, in addition to conducting a practical case study on two Algerian companies. The study found substantial differences between accounting and tax results, and that the transition stages vary between institutions based on their business nature. This research aims to provide valuable insights for companies and tax policymakers to enhance tax compliance and achieve long-term profitability.

Keywords: Accounting result, Tax result, Algeria, Tax compliance